جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية في السودان في (1990_2017)

Impact of Policies and Economic Reforms Programs on Foreign Trade in Sudan (1990-2017)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)

إعداد الطالب:

موسى المكي بله المكي

إشراف الدكتورة:

هويدا آدم الميع

مارس 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

إستهلال

(وإذَا رأواْ تجارةً أو لهواً انفضوا
إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خير
من اللهو ومن التجارة والله خير
الرازقين)

الجمعة الآية 11

إهداء

أهدي هذا الجهد إلي روح شهداء ثورة ديسمبر المجيدة

إلى المنارة الشامخة الذي ظل من على البعد يرسم لي معالم الطريق

إلى....حكمتي.....وعلمي....وأدبي.....وحلمي

(أبي العزيز)

إلى من أضاءت لي شموع الأمل

أملآ ان تغر بها به عينها وهي تراني أخطو الخطوة الأولى

في الطريق الذي عملت من اجل أن تراني نائبا في قمته

(أمي الحبيبة)

إلى روح شيخي... وأستاذي ...ومعلمي ...وناصحي... ورفيق دربي

الراحل عن دنيانا المقيم فينا

(شيخ الحافظ المكي)

إلى من هم أقرب إليَ من روحي

إلي من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري

(إخوتي)

إلى من آنسني في دراستي

وشاركني همومي في كل المراحل الدراسية

(أصدقائي)

الدارس

شكر وعرفان

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ونحمده حمد الذاكرين الشاكرين، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى اله وصبحه وسلم تسليما كثيرا.

وبعد

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى القديرة الدكتورة **هويدا آدم الميع** مشرفة هذا البحث والتي لم تبخل لي بشي حتى اكتمال هذا البحث ، وتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي الفرصة، وكذلك الشكر إلى إدارة كلية الدراسات التجارية وكلية الدراسات العليا والى أسرة مكتبة الدراسات العليا ومكتبة الدراسات التجارية ومكتبة بنك السودان المركزي وأتقدم بالشكر للاخوه في الجهاز المركزي للإحصاء

وأخيرا وليس أخرا أتقدم بالشكر إلى الأصدقاء اللذين ساندوني ووجدتهم عونا لي والى كل من وقف معي وقدم لي يد العون في إتمام هذا البحث.

مستخلص

هدفت الدراسة إلي تحليل أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة الزمنية من (1990-2017) م وتمثلت مشكلة الدراسة في قياس مدى تأثير سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على قطاع التجارة الخارجية في السودان تم إختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف الميزان التجاري، وتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي الميزان التجاري، وتوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سياسات التكييف الهيكلي الميزان التجاري.اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، بجانب المنهج الإحصائي واستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي.ومن أهم نتائج الدراسة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري.زيادة الناتج المحلي الاجمالي تعمل على زيادة الميزان التجاري، وبالتالي لابده من تشجيع الانتاج، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية. وأوصت الدراسة: ضرورة العمل على وضع سياسات تزيد الناتج المحلي الاجمالي من خلال تشجيع الانتاج وزيادة الصادرات وتقليل واردات السلع الكمالية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثه التي تساهم في الانتاج، مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي ينعكس إيجابا على الميزان التجاري.

Abstract

Study aimed to analyze the impact of economic reform policies and programs on foreign trade in Sudan during the period (1990-2017). The problem of the study was to measure the extent the impact of economic reform policies and programs on the foreign trade sector in Sudan. The following hypotheses were tested: Statistical significance between exchange rate and the trade balance, and there is a direct statistically significant relationship between the gross domestic product and the trade balance, and there is an inverse relationship of statistical significance between the policies of structural adjustment and the trade balance. Among the most important results of the study: There is a direct, statistically significant relationship between the gross domestic product and the balance of trade. The increase in the gross domestic product increases the trade balance, and thus it is necessary to encourage production and encourage foreign investments. The study recommended: The need to work on developing policies that increase the gross domestic product by encouraging production, increasing exports, reducing imports of luxury goods, encouraging foreign investments, and importing modern technology that contributes to production, which leads to an increase in the gross domestic product, which will positively.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوعات	رقم الصفحة
	إستهلال.	أ
	الإهداء.	ب
	الشكر والعرفان.	ج
	المستخلص.	د
	Abstract.	هـ
	قائمة المحتويات.	و
	قائمة الجداول.	ح
	قائمة الأشكال.	ط
	قائمة الملاحق.	ظ
الفصل الأول **الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة**		
1-1	المبحث الاول – الإطار المنهجي للدراسة.	1
2-1	المبحث الثاني- الدراسات السابقة.	5
الفصل الثاني **مفهوم التجارة الخارجية وسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي**		
1-2	المبحث الأول- مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.	13
2-2	المبحث الثاني- مفهوم سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي.	17
3-2	المبحث الثالث-الناتج المحلي الاجمالي	22
الفصل الثالث **سياسات الإصلاح والتجارة الخارجية في السودان**		
1-3	المبحث الأول- سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان.	26
2-3	المبحث الثاني- التجارة الخارجية في السودان.	34

3-3	المبحث الثالث – سعر الصرف.	41
الفصل الرابع **الدراسة التطبيقية**		
4-1	المبحث الأول- توصيف وفحص نموذج الدراسة .	44
4-2	المبحث الثاني- تحليل بيانات النموذج ومناقشة الفرضيات.	53
الخاتمة		
النتائج.		64
التوصيات.		65
المصادر.		66
الملاحق		70

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
3-1	اداء القطاع الخارجي بالتركيز على الميزان التجاري قبل إنتاج البترول خلال الفترة 1990-1999م(المبلغ بالدولار).	39
3-2	اداء القطاع الخارجي بالتركيزعلى الميزان التجاري بعد إنتاج البترول خلال الفترة 2000-2011م (الملبغ بالدولار)	40
3-3	اداء القطاع الخارجي بالتركيزعلى الميزان التجاري بعد انفصال الجنوب خلال الفترة 2012-2017م (المبلغ بالدولار).	42
4.1	مستوى استقرار متغيرات الدراسة .	53
4.2	نتائج اختبار التكامل المشترك .	54
4.3	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.	55
4.4	الفرضية عدم ثبات التباين اختبار مشكلة التباين.	57
4.5	نتائج إختبار معامل التضخم لتباين متغيرات نموذج الدراسة.	58
4.6	Test Ramesy Resetللشكل الدالي للنموذج.	61
4.7	نتيجة إختبار معامل عدم التساوي لثايل.	62

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
4.1	احتبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر.	57
4.2	المجموع التراكمي للبواقي المتابعة(CUSUM) .	57
4.4	نتيجة إختبار معامل عدم التساوي لثايل.	60

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق	رقم الصفحة
1	ملحق بيانات الدراسة.	71
2	استقرار متغير الميزان التجاري.	72
3	استقرار متغير سعر الصرف.	72
4	تقديرنموذج الانحدارالخطي المتعدد.	72
5	استخدام التكامل المشترك بإستخدام الحدود للتاكد من وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.	73
6	معالجة مشكلة ديربن ووتسون.	74
7	مشكلة اختلاف التباين.	75
8	مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.	75
9	التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque – Bear Normality).	76

الفصل الأول

الإطار المنـهجي والدراسات السابقة

المبحث الاول: الإطار المنـهجي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

1-1 المبحث الاول: الإطار المنهجي للدراسة

1-1-1المقدمة:

يعتبر نشاط التجارة الخارجية لأي دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد لما لها من آثار عميقة ومتشعبة على بقية القطاعات الأخرى .

نشاط التجارة الخارجية قديم جدا من العصور الأولى فتحدث القران الكريم عن رحلة التجارة بين مكة الشام وبين مكة واليمن . وقد نمت التجارة مع نمو الحضارة وكان لظهور الثورة الصناعية وتقدم وسائل النقل والمواصلات والتقدم التكنولوجي الحديث الأثر الكبير في نمو وتزايد حركة التجارة الخارجية.

فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة تبدأ من إنتاج السلع المصدرة إلى العمليات العديدة حتى يتم خروج السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول على العملات الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد وتمتد آثارها المباشرة على معدل نمو الدخل القومي ومستواه .

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية في السودان لكون التصدير احد دوافع الإنتاج القوية ، ولان السودان يحتاج في عملية التنمية الاقتصادية إلى استيراد السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج التي ليست لها بدائل محلية أو أن المنتج منها لا يكفي لسد حاجة المستهلك المحلي

يعتبر الاختلال في قطاع التجارة الخارجية اختلال في التوازن الداخلي والخارجي ، ولذلك تسعى برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي لإصلاحها ، يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة بالنسبة للدولة ، ولذلك يأتي اهتمام الدراسة بسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المعمول بها في السودان و أثرها في التجارة الخارجية للسودان .

1-1-2 مشكلة الدراسة :

انتهجت الدولة العديد من السياسات والبرامج للإصلاح الاقتصادي.والتي من أهم أهدافها معالجة الخلل في قطاع التجارة الخارجية التي تعتبر العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية في جلب العملة الأجنبية ويمكن طرح المشكلة من خلال سؤال رئيسي:

ماهو أثر سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي على قطاع التجارة الخارجية في السودان؟ وبالإمكان تقسيم هذه المشكلة لعدة أسئلة كالتالي:

1- إلى أي مدى تؤثر سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي على الميزان التجاري في السودان.
2- إلى أي مدى يؤثر الناتج المحلي الاجمالي على الميزان التجاري في السودان.

3- أي يمكن سد عجز الميزان التجاري في السودان.

1-1-3 نموذج الدراسة المقترح:

من خلال منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة تم صياغة نموذج أثر سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية في السودان وتم اختيار هذه المتغيرات لتثيرها على التجارة الخارجية.

$$BT=B_0+B_1Gdp+B_2Ex-B_3Sap+U_t$$

الميزان التجاري	**BT**
القاطع	B_0
الناتج المحلي الاجمالي	**Gdp**
سعر الصرف	**Ex**
سياسة التثبيت الهيكلي	**Sap**
حد الخطأ العشوائي	u_t
معامل النموذج	B_1 B_2 B3

1-1-4 فرضيات الدراسة :

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري.

2- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري.

3- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سياسات التكييف الهيكلي والميزان التجاري.

1-1-5 أهداف الدراسة :

1. التعرف على سياسات و برامج الإصلاح الاقتصادي ومفهوم التجارة الخارجية .
2. دراسة شكل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.
3. بيان شكل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.
4. معرفة المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية .
5. بيان أثر سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية في السودان.

1-1-6 أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في مدى مساهمة هذه الدراسة في الجانب المعرفي وسد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة.

2. الاهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في الوصول إلى نتائج تفيد متخذ القرار في القطاعات موضوع الدراسة من خلال النتائج التي يتوصل إليها الدارس او حل بعض المشاكل التي تواجه قطاع التجارة الخارجية.

1-1- 7 منهجية الدراسة:

في الجانب النظري: إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي تتبع الظاهرة محل الدراسة بجانب المنهج الوصفي.

اما في الجانب العملي: فقد إعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي باستخدام الاسلوب القياسي.

1-1-8 مصادر جمع المعلومات:

مصادر ثانوية: متمثلة في المراجع والادبيات السابقة والتقارير المنشورة.

مصادر اولية: متمثلة في التقارير غير المنشورة من الجهات ذات الصلة.

1-1-9 حدود الدراسة:

الحدود المكانية : جمهورية السودان .

الحدود الزمانية : من 1990- 2017م.

1-1-10 هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول ، الفصل الأول ينقسم الى مبحثين، المبحث الاول يمثل الإطار المنهجي، المبحث الثاني الدراسات والدراسات السابقة . أما الفصل الثاني يتناول الإطار النظري للدراسة ، ويتكون من ثالث مباحث ، المبحث الأول يتناول مفهوم وأهمية التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني مفهوم سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، أما المبحث الثالث الناتج المحلي الاجمالي، أما الفصل الثالث ينقسم إلى ثالث مباحث ، المبحث الأول ، سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان، أما المبحث الثاني التجارة الخارجية في السودان أما المحبث الثالث سعر الصرف. أما الفصل الرابع يتناول الدراسة التطبيقية ، ويتكون من ثلاث مباحث ، المبحث الأول توصيف وفحص النموذج ، أما المبحث الثاني تحليل بيانات النموذج ومناقشة الفرضيات.

2.1 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1-2-1 دراسة حنان شلبي سعيد 2007م [1]

هدف البحث إلي تسليط الضوء على اتفاقية (بازل1) واليات تطبيقها بالإضافة إلي التعريف باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية ومعرفة اثر سياسات الإصلاح على موارد القطاع المصرفي السوداني لمواجهة المنافسة العالمية وذلك من خلال تحليل موارد القطاع المصرفي السوداني ومعرفة مدى كفاءة رؤوس الأموال . افترض البحث أن سعي المصارف للالتزام ببرنامج الإصلاح وإعادة الهيكلة أدى إلي جعل موارد المصارف الداخلية اكبر من نظيرتها الخارجية . وان الودائع الاستثمارية تشكل نسبة تفوق الودائع الجارية كما أن الموارد الداخلية للقطاع المصرفي السوداني تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع رؤوس الأموال المصارف العالمية . وباستخدام المنهج التحليلي والتاريخي ومنهج دراسة الحالة توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها إن سياسات الإصلاح المنتهجة من قبل البنك المركزي أثرت إيجابا على الموقف المالي للقطاع المصرفي السوداني كما أن حجم الودائع الجارية كانت اكبر من حجم الودائع الاستثمارية كما توصل البحث إلي متانة المراكز المالية للمصارف العالمية مقارنة مع القطاع المصرفي السوداني . كما خلص البحث إلي مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تكوين وحدات مصرفية جديدة وتقوية المراكز المالية بزيادة رؤوس الأموال وتوفير بنية تحتية تقنية بالقطاع المصرفي السوداني وتفعيل دور الأسواق المالية وتشجيع المصارف السودانية لفتح شركات استثمارية جديدة .

2-2-1 دراسة رحمة أبو النور البشير2007م [2]

تناول البحث اثر سياسات صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في السودان . قام السودان خلال العشرة سنوات الأخيرة منذ العام (1997) بتطبيق حزم متتالية من السياسات الاقتصادية وذلك بناء على اتفاق مع صندوق النقد الدولي . شملت هذه السياسات ، قطاعات اقتصادية مختلفة بما فيها. يأتي هذا البحث لمعرفة اثر هذه السياسات على آدا القطاع المصرفي، هل أدت هذه السياسات إلي لتحسن أداء الجهاز المصرفي؟ تشكل البحث في خمسة أبواب تخللها مباحث ومطالب ، القصد منها تحليل برامج الإصلاح المصرفي في السودان ودورها في إعمال السياسات المصرفية في السودان التي تستهدف

[1] - حنان شلبي سيد : سياسات الاصلاح على موارد القطاع المصرفي السوداني في ظل المنافسة العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م.

[2] - رحمة أبو النور البشير : انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي على اداء الجهاز المصرفي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م.

الإصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي حتى يتمكن من تجاوز مشاكله المختلفة . توصل البحث إلي عدة نتائج أهمها ، أن الجهاز المصرفي السوداني يعاني من مشاكل هيكلية وإختلالات أقعدته من أداء دوره في التنمية الاقتصادية في السودان ، خاصة في ظل الحزم الاقتصادية التي طبقها السودان بمعزل عن السياسات المصرفية الشاملة .شهد السودان معدلات نمو مستدامة واستقرار أسعار الصرف والتضخم مما يؤكد أن الجهاز المصرفي يحتاج إلي مساندة حتى يتمكن من تنفيذ سياساته جنبا إلي جنب مع السياسات الاقتصادية الكلية .بناء على تلك أهم النتائج برزت أهم التوصيات التالية، حيث أوصى البحث تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية مع السياسات المصرفية الشاملة لتحقيق المواءمة معها لتأكيد ضمانة حسن إدارة السياسة النقدية بالسودان ،بالإضافة إلي أن البرامج الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادية في حاجة إلي دعم من الموارد الأجنبية بصورة متواترة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية خاصة وان الجهاز المصرفي السوداني يواجه مصاعب جمة في مواجهة مخاطر العمليات المصرفية العالمية المتسارعة مثل التحويلات البنكية والتجارة الالكترونية مما يتطلب نوعية معينة من المصارف الأجنبية تتمتع برؤوس أموال متميزة ونوعية معينة من العمالة من حيث الكم والكفاءة والإلمام بالمخاطر المصرفية والقدرة على المبادرة.

1-2-3 دراسة احمد محمود محمد بني يوسف 2010م[1]

يمثل الاقتصاد الأردني نموذج مثالي لهيكل اقتصاد صغير ومفتوح ، فقد تميز بسمتين وهما (شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد) حيث انبثقت عن السمة الأولى توجه الجهود التنموية دوما نحو الاستغلال القدر الأكبر من الموارد الشحيحة وتعظيم النفع منها، والاهتمام بتنمية استخدام الموارد البشرية . تعتبر برامج التكييف الاقتصادي بمثابة الوصفة الطبية التي تصرفها الحكومة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها ، حيث ساعدت البرامج على إعادة هيكلية الاقتصاد الأردني، ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، ولكنها أخفقت في الأولويات الاجتماعية التي تمس حياة اغلب المواطنين الأردنيين ، حيث اتسعت مساحة الفقر والبطالة .

[1] - احمد محمود حمد بني يوسف: أثر سياسات التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي في تصحيح التشوهات الاقتصادية في الاردن 1989-2007م رسالة دكتوراة، غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م.

1-2-4 دراسة الوليد احمد طلحة2011م[1]

تناول البحث الدور المحوري لبرامج الإصلاح الاقتصادي على قطاع التجارة الخارجية متمثلا في ميزان المدفوعات وذلك من خلال الخطط والاستراتجيات التي تضعها الدولة ليقينها التام بأهمية التجارة الخارجية كقطاع يعكس الجانب المشرق للدولة مع العالم الخارجي وليقينها بأنه لا تقدم ولا ازدهار من دون إصلاح الاقتصاد والإصلاح المؤسسي فكلاهما مكمل للأخر فمن خلال إصلاح مؤسسات الدولة من الفساد يتحقق الإصلاح الاقتصادي الذي يركز على تحقيق معدلات مقبولة للمؤشرات الاقتصادية التي تقود إلي استقرار النشاط الاقتصادي وبالتالي الازدهار والتنمية . في السابق الدول النامية كانت فقط هي التي تبني برامج إصلاح اقتصادي وذلك من واقع الوضع الذي تعيشه ، لكن مع بروز الأزمة المالية العالمية ومن ثم أزمة الديون التي تعاني منها معظم الدول الأوربية بالإضافة إلي معدلات البطالة العالية في اغلب الدول المتقدمة أصبحت هذه الدول تتبني برامج الإصلاحية للخروج من هذا المأزق وأصبح كل من صندوق النقد والبنك الدوليين مطالبان بتقديم نصائح فنية وحزمة حوافز لكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . تمثلت مشكلة البحث في الوضع الذي يعاني منها ميزان المدفوعات والمتمثلة في العجز المتواصل في الحساب الجاري نتيجة لضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك ما دعا الدول للتركيز على قطاع التجارة الخارجية كأحد القطاعات الحيوية التي يمكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي داخليا ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال تحليل ميزان المدفوعات وسياساته بالإضافة المنهج القياسي الذي يعمل على اختبار اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على موقف الميزان التجاري خلال الفترة (1975-2010م) لمعرفة العلاقة في الأجلين الطويل والقصير . الهدف الرئيسي للبحث يتمثل في إبراز تجربة السودان في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في السودان وربط برامج الإصلاح الاقتصادي المختلفة مع ميزان المدفوعات السوداني ومدى تأثير هذه الإصلاحات عليه وذلك من خلال تصميم نموذج كلي يراعي علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحليل البنود الرئيسية لميزان المدفوعات السوداني ومدى تأثرها بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية لميزان المدفوعات ، ويقصد بالفترتين هنا الفترة (1990-1998) والفترة

[1]- الوليد احمد طلحة : اثر برامج الاصلاح الهيكلي على اداء ميزان المدفوعات 1989-2010م رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2011م.

(1999–2008) . توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم تقسيمها إلي عامة وخاصة ، فالنتائج العامة أشارت إلى أن زيادة عرض النقود مع عجز ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى حدوث اختلال في آلية سوق النقد الأجنبي بالإضافة إلى تأثر حجم العائد على السندات ، أما النتائج العامة فقد أشارت إلى هناك عقبات تواجه قطاع التصدير والمتمثلة في محدودية الموارد المالية . وقد أوصى الباحث بضرورة توظيف جزء من صادرات البترول لإنشاء البنيات التحتية والعمل على تبني سياسات واضحة في جذب الاستثمارات الأجنبية .

1-2-5 دراسة محمد مبارك مصطفي الإمام 2013م[1]

وتأتي مشكلة الدراسة من خلال معرفة ما هي نظم وسياسات سعر الصرف التي تعمل على تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تنعكس على حركة التجارة الخارجية وتعمل النظم والسياسات المتعلقة بسعر الصرف على تشجيع الصادرات للقطاعات الغير نفطية؟ وما أثر سياسة التحرير الاقتصادي التي طبقت من قبل الحكومة في منتصف التسعينات على استقرار سعر الصرف؟ استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي تم اتبعت المنهج الإحصائي والقياسي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

واختبار مدى استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة في الفترة من 1990م وحتى2011م عن طريق (برنامج E.views)(FI الاستمارات الأجنبية) ، (الصادرات Xp) توصلت الدراسة إلي أن المتغيرات التابعة للدراسة الصادرEXذات صلة ودلالة إحصائية على المتغير المستقل سعر الصرف IM الواردات وأثبتت أن إشارة معالم الصادرات موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرات وسعر الصرف والتغير في الصادرات. وهذا موافق للنظرية الاقتصادية. أيضا إشارة معامل الاستثمار الأجنبي موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين التغير في سعر الصرف والتغير في الاستثمار الأجنبي. اتفق مع النظرية الاقتصادية. كذلك الواردات إشارة موجبة وهذا يدل علاقة طردية بين التغير في الواردات وسعر الصرف مما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية. إلا انه يمكن قبول هذه الإشارة الموجبة وذلك لان نسبة كبيرة من الواردات تمثل سلع ضرورية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية لا يمكن تخفيضها عند ارتفاع سعر الصرف. فيما يختص بالقوة التفسيرية للنموذج أوضحت الدراسة نتائج إن المتغيرات المستقلة المضمنة تفسر نسبيا التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة حوالي41%

[11]- محمد مبارك الامام : نظم وسياسات سعر الصرف واثرها في التجارة الخارجية رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2013م.

للواردات وحوالي17% للاستثمار الأجنبي 52% للصادرات. إما بقية النسب التفسيرية ترجع إلي المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذا دلالة على جودة توفيق النموذج. من النتائج أعلاه تبين أن يجب البحث عن السياسات والنظم التي تؤدي إلي زيادة معدل الصادر في السودان.

1-2-6 دراسةحمزة خولة 2014م[1]

يتناول البحث اثر سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري ،وتمت معالجة هذه الإشكالية بتتبع مراحل تطور الاقتصاد الجزائري واهم الخصائص المميزة له والتي دفعت بالجزائر للقيام بالإصلاحات الاقتصادية. وركز البحث على تطور التجارة الخارجية بدءا من الاستقلال إلي ما قبل الإصلاح ثم مرحلة التثبيت الهيكلي ثم مرحلة التعديل الهيكلي وما بعده ، واستنتجنا أن قطاع المحروقات هو العمود الأساسي للاقتصاد الجزائري.

وبعد تحرير الجزائر لتجارتها وانفتاحها على الاقتصاد العالمي تبين اثر هذا الانفتاح على بعض المؤشرات الاقتصادية بمقارنتها بالنتائج المتحصل عليها قبل عملية الانفتاح ، وما اتضح لنا انه رغم النتائج الإيجابية في ظاهرها فإنه عند التعمق في أسبابها وجدنا أن قطاع المحروقات وخطط الدولة الدور الأساسي في ذلك وأننا وقعنا في فخ التبعية بطريقة الانفتاح.

1-2-7 دراسة شيماء أزهري بخيت احمد2016م[2]

تمثلت مشكلة البحث في كون أن الاعتمادات المستندية دور هام في ميزان المدفوعات ومن ثم يمكن صياغة الأسئلة التالية: ما هو أثر الاعتمادات المستندية كوسيلة للدفع في التجارة الخارجية في الصادرات والواردات السودانية. وافترضت الدراسة الافتراضات الآتية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام الاعتمادات المستندية كوسيلة دفع في التجارة الخارجية في الواردات السودانية.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها أن الاعتمادات المستندية من أهم العمليات المصرفية التي تلعب بها البنوك دورا في التجارة الخارجية، لان بالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها الا انه قد يمنح بعض الثقة والأمان لكل من البائع والمشتري. هناك بعض المخاطر التي يتعرض لها المشتري نتيجة قيامة بتعجيل قيمة الاعتماد للبنك. ليقوم هذا الأخر بدفعها للبائع لا يرسل البضاعة إلا عند استلامه ذلك الثمن (قيمة الاعتماد) وهو أمر سيعرض المشتري لاستلام بضاعة قد تكون غير مطابقة للمستندات المرسلة وغير تلك المتفق عليها بين البائع والمشتري. وأوصت الدراسة ضرورة إتباع معيار الفحص

[1]- اثر ساسيات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام البواقي، 2014م.

[2]- شيماء أزهري بخيت احمد: الاعتمادات المستندية كوسيلة للدفع في التجارة الخارجية ودورها في ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2016م.

الجوهري للمستندات دون النزول عن الأصول المصرفية الدولية، ويعد ذلك معيارا مزدوجا قد يبعد الكثير من الأضرار التي تلحق بالمشتري أو البنك. وضرورة الإبقاء على عملية الاعتمادات المستندية بالرغم من المخاطر التي تحيط بها.

1-2-8 دراسة مودة بلال عبد الله2018م[1]

وهدفت الدراسة إلي قياس أثر التمويل بصيغة المرابحة وأهميتها في تمويل التجارة الخارجية في السودان والتعرف على مقومات النجاح والمخاطر لصيغة المرابحة في تمويل التجارة الخارجية.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي.

وجاءت النتائج كما يلي: يؤثر التمويل بصيغة المرابحة بواسطة المصارف الإسلامية في السودان في تمويل التجارة الخارجية، يؤثر التمويل بصيغة المرابحة في المصارف الإسلامية السودانية في الواردات السودانية ولا يؤثر التمويل باستخدام صيغة المرابحة بواسطة المصارف الإسلامية في السودان في حجم الصادرات السودانية.

وأوصت الدراسة بالآتي إتباع سياسات تمويلية تشجيعية تساعد في زيادة الإنتاج والنهوض بقطاع الصادر،ووضع ضوابط وسياسات تمكن من احتواء المخالفات التي تحدث في التمويل بالمرابحة، عدم التساهل في الضمانات الشخصية، تدريب موظفي البنوك العاملين في التمويل بصيغة المرابحة وإحاطتهم بأحكام الشريعة الإسلامية في التطبيق المصرفي للمرابحة.

[1]- مودة بلال عبدالله : المرابحة واثرها في تمويل التجارة الخارجية في السودان 2006-2016، رسالة ماجستيرة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2018م.

الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

اطلعت على العديد من الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية، وتقوم معظم الدراسات السابقة على دراسة التجارة الخارجية في السودان والخارج، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالاتي:

1- شملت هذه الفترة من 1990-2017م كثير من التغيرات الاقتصادية على مستوي السودان والعالم ، ومن ضمن الاحداث على المستوى المحلي شهدت الفترة استخراج البترول، واتفاقية السلام، وانفصال الجنوب، على المستوي العالمي الازمة المالية العالمية.

2- لم تتطرق الدراسات الى اهم العوامل التي تؤثر على التجارة الخارجية بينما تناولتها الدراسة الحالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

مفهوم التجارة الخارجية وسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: مفهوم سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثالث: الناتج المحلي الاجمالي

2-1 المبحث الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

2-1-1 مفهوم التجارة الخارجية:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية قديمة قدم التاريخ نفسه، ولكنها لم تكن من الانتشار في العصور القديمة والوسطى كما هي عليه في العصر الحديث. فقد انحصرت التجارة الدولية في العصور القديمة في سلع الترفيه والسلع غالية الثمن، ولقد كانت دول البحر الأبيض المتوسط وبعض دول الشرق الأقصى أهم مراكز التجارة الدولية القديمة. ومع مطلع القرنين السادس عشر والسابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر سيطرت آراء التجاريين على السياسة الاقتصادية لتحقيق عظمة الدولة، وطبقا لهذه السياسة فإن الأمة الغنية أقدر وأقوي من الأمة الفقيرة وبالتالي يجب توجيه القوى نحو زيادة ثروة البلاد باستخدام كافة الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد ويختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية والصفقات الاقتصادية هنا تعني:(عريقات،2004م،ص214)

1- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة وتامة الصنع ,الاستهلاكية منها والإنتاجية .

2- تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين، والتمويل ,وتقديم الخبرات الفنية، وتنقل الأفراد عبر الحدود.

3- تبادل حركة النقود وتضم حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الطويلة وقصيرة, الأجل والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (على شكل قروض).

وتعرف التجارة الخارجية أيضا على أنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول و التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك(الزيون، 2005، ص1)

2-1-2 أهمية التجارة الخارجية:

هنالك صله وثيقة بين التجارة الخارجية والرفاهية الاقتصادية فعن طريقها يمكن إشباع حاجات ليس بالإمكان إشباعها إذا اعتمدت الدولة على إنتاجها ومواردها المحلية، وذلك لان البلدان تتفاوت فيما

بينها من حيث مزاياها الطبيعية والممكنة. ويأتي ذلك من تركيز الهبات الطبيعية في منطقة دون الأخرى، إلا إن التجارة الخارجية الدولية تعمل على إشاعتها وتوزيعها بين الجميع.

ويعتبر قطاع التجارة عموما جزءاً عضويا من هيكل الاقتصاد القومي، لأنة يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية متمثلة في مرحلة التبادل التجاري ويمكن إيجاز أهمية التجارة الدولية في ما يلي:(عظيم،2015م،ص8)

1. تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها، إما لان ظروفها المناخية وإمكانيتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وبفرض إمكانية الدولة إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.
2. تعد التجارة الخارجية عاملاً هاما للدول النامية التي تسعي إلى تنمية اقتصادياتها بسبب إن التجارة الدولية تعطي هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية. والاقتراض الدولي ما هو إلا صوره من صور انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخري، فالدولة المقترضة تحصل على الأموال المقترضة بسداد القرض وفوائده عن طريق تصدير بعض السلع والخدمات التي تنتجها الدولة المقترضة.
3. تقسيم العمل بمعني أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من أنها تستطيع إنتاج بعض هذه السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا يرجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعاً عادلا بين أجزاء العالم المختلفة. فبعض الدول لديها أكثر مما تحتاج من الأرض ولكن ليس لديها القوي البشرية المدربة, والعكس صحيح فنجد أن دولاً أخري تتوفر لديها القوي البشرية المدربة ولكن لديها كمية صغيرة من الأرض. وهنالك بعض الدول الأخرى لديها القوي البشرية المدربة والأرض ولكنها تنقصها الموارد المالية، وهذا يستتبع بالتالي إلى أن القدرة على إنتاج السلع المختلفة سيكون موزعا توزيعا غير متساوي(عظيم،مرجع سابق،ص15).
4. تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوي الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد من خلال الصادرات والواردات.
5. وتعتبر التجارة الخارجية أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

2-1-3 مكونات التجارة الخارجية :

1- ميزان المدفوعات:

يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوي العمل أو تحركات رأس المال. وهي إما أن تكون داخلة إلي الاقتصاد القومي مثل الصادرات والاستثمارات الأجنبية وان تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب .

يصعب وجود دولة في عالم اليوم تنتج كافة السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجة سكانها وبالتالي يصعب وجود دولة لا تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي . فالدولة تحتاج إلي سلع لا تنتج محليا ولكن بقدر غير كافي أو بمستوى اقل كفاءة من الخارج .

وللحصول على هذه السلع من الخارج أي استيرادها يتعين على الدولة امتلاك العملات التي ، تقبل بها الدول الأخرى ، وذلك عن طريق تصدير جزء من إنتاجها المحلي ، وقد تزيد الصادرات عن الواردات وتحقق فائضا في التعامل الخارجي أو تزيد الواردات عن الصادرات فتحقق عجزا.

العلاقة بين الدولة بين الدولة والدول الأخرى لا تقتصر فقط في تبادل السلع المادية وإنما تمتد إلى تبادل الخدمات والاستثمارات والمساعدات وغيرها . يعكس جميع هذه العلاقات بين الدولة والخارج ما يعرف بميزان المدفوعات : (الحصري،2010م،ص47-48).

تعريف ميزان المدفوعات :هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية عادة تقدر بسنة .(يسري، 2013م،ص203).

أقسام ميزان المدفوعات :

ينقسم إلي قسمين رئيسين هما:(الحصري،مرجع سابق،ص50-56).

- **القسم الأول** : هو ميزان المعاملات الجارية ويتكون من ميزان المعاملات المنظورة أو الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة أو الخدمات وحساب التحويلات .
- **القسم الثاني** : هو ميزان المعاملات الرأسمالية يتضمن حسابي رؤوس الأموال قصيرة الأجل ورؤوس الأموال طويلة الأجل .

أولا : ميزان المعاملات الجارية :

يتكون من ميزان المعاملات المنظورة أو الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة أو الخدمات بالإضافة لحساب التحويلات .

1- ميزان المعاملات أو الميزان التجاري:

ميزان المعاملات المنظورة يتضمن تسجيل لحركة تبادل السلع بين الدولة والعالم الخارجي ، وتعد الصادرات والواردات السلعية أهم بنود ميزان المدفوعات ، وتقيد الصادرات في الجانب الدائن بينما تقيد الواردات في الجانب المدين ، وتحدد قيمة الصادرات على أساس ثمنها في ميناء التصدير إما الواردات فتحدد قيمتها على أساس ثمنها في ميناء التصدير مضافا إليه تكاليف النقل والتامين عليها حتى وصولها ميناء الاستيراد .

2- **ميزان المعاملات غير المنظورة أو ميزان الخدمات :**

الخدمات التي يؤديها المقيمون في الخارج تقيد الجانب الدائن ، بينما تقيد الخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في الجانب المدين .

3- ميزان التحويلات :

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة .

ثانيا : ميزان المعاملات الرأسمالية :

يتكون ميزان المعاملات الرأسمالية من حسابي رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل .

1- ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل :

يقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كافة العمليات التي تؤدي إلي دخول رؤوس الأموال طويلة الأجل للدولة ، بينما يقيد في الجاني المدين العمليات التي تؤدي إلي خروج رؤوس الأموال طويلة الأجل من الدولة ، ودخول رؤوس الأموال يزيد من مديونية الدولة بينما خروجها يزيد من دائنيتها للخارج .

2- ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل والذهب :

يتم قيد حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والمستغلة أي التي لا تستهدف تعويض الالتزامات الناشئة عن المعاملات المنظورة وغيرة المنظور طويلة الأجل كالمضاربة على النقد الأجنبي أو تحريكه بين الأسواق العالمية بغرض الحصول على فائدة في نفس اتجاهات حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل .

2-2 المبحث الثاني: مفهوم سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي

2-2-1 مفهوم سياسات وبرامج الإصلاح:

الإصلاح في اللغة: جعل الشئ أكثر صلاحا يقابل ذلك بالانجليزية (the reform) أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه. (البدري،2017م،ص5).

يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية بأنها السياسات التي تتخذها الدولة بصورة دائمة للوصول للأهداف المثلى للاقتصاد، حيث تنقسم إلى سياسة اقتصادية كلية وجزئية، إن السياسة الاقتصادية هي توجيه المتغيرات الاقتصادية عبر صانعي القرارات للوصول للأهداف المرغوبة في الاقتصاد، وإن إدارة موارد المجتمع الإنتاجية لها صلة بين عمل الاقتصاديين وأفكارهم .

يقصد بالإصلاح الاقتصادي :

بصفة عامة تهيئة الظروف المواتية لعمل قوى السوق وترك النشاط الاقتصادي لهذه القوى وتقليل نطاق التدخل الحكومي وإزالة أو رفع القيود الناشئة عن هذا التدخل في المجال الاقتصادي بما يكفل أو يساعد على تحسين الكفاءة التخصصية للموارد المتاحة للمجتمع وبالتال يتحقيق معدلات نمو مناسبة ومضطردة، وهو مايعني نقل الاقتصاد الوطني ككل من وضع يشوبه عيوب وإختلالات إلى وضع خالي منها؛وقد جاء في القاموس الاقتصادي الحديث أن سياسات التصيح تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تطبقها حكومة أي دولة استجابة لتغير الظروف الاقتصادية الكلية، وذلك من أجل تثبيت الاقتصاد ومن جانب أخر فإن سياسات التصحيح هي عبارة عن عملية التكييف للتغيرات المفاجئة والكبيرة وغير متوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

وكذلك يمكن تعريف سياسات الإصلاح الاقتصادي :

هي تلك السياسات التي تهدف إلى إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي، سواء كانت بمبادرة ذاتية او تحت شرطية مؤسسات التمويل الدولي، ومنبع هذه الحزمة من السياسات من التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق الدولي النقد والبنك الدولي (خزاز،2012م،ص5).

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبنها بريتون وودز أداة بيد هذه المؤسسات تحاول من خلالها نشر ثقافة السوق الفلسفة الليبرالية الجديدة من خلال دمج اقتصاديات الجنوب في المنظومة الرأسمالية العالمية.

ويشمل الإصلاح الاقتصادي تلك السياسات والإجراءات المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد القومي على نحو يؤدي إلى تفعيل آليات السوق ويمكن الاقتصاد من زيادة الدخل والناتج القومي وتحقيق النمو المستدام. (العزاوي،2009م،ص9).

برامج الإصلاح الاقتصادي والتغير الهيكلي تعن يمجموعة من التشريعات التي تصدر المؤسسات الاقتصادية التي تبنى السياسات التي توضع وتحوى مجموعة من القيم التي يتم ترسيخها في أذهان الجماهير لتحقيق غايات معينة.

هي مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستهدف تصحيح المسار الاقتصادي لدولة ما بما يمكنها من مواجهة مشكلاتها الاقتصادية(عطية،2016،ص29-30).

2-2-2 ألأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:

إن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لإنجاز أهداف محددة تشمل الأتي:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي (سمية،2010م،ص5-6).

وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي وتطبيق سياسة الخصخصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات على أن يتوافق ذلك معا لمزيد من التحول إلي سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعتها إلي تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع واكتمال الإصلاحات المطلوبة في:

- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية .
- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الأجنبية .
- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفيرالمناخ الملائم.

- تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهةوبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى .
- التوزيع العادل للدخل القومي بمايساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني .
- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني بهدف زيادةا لإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة .
- تفكيك مؤسسات القطاع العام وخصخصتها نظرا لعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لصالح الطبقة المتوسطة في المجتمع .
- السيطرة على التضخم .
- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي .
- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية– التعليم – الصحة).

على الرغم من كثرة الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي إلا أن من بين هدفين رئيسين تنصب كل الجهود والاتجاهات على تحقيقها وهما:

الأول: استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادراً في المستقبل على الوفاء بعبء ديونة المتراكمة واستعادة جدارته الائتمانية.

الثاني: تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل والمنتج وتحسين المستوى المعيشي.

2-2-3 مجالات تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي:

الإصلاح المالي :(البدري، مرجع سابق،ص8).

1. يشمل إعادة تخفيض المصرفات الجارية نظرا لضرورة تخفيض العجز المالي .
2. توسيع المظلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي .
3. خصخصة مؤسسات القطاع العام.

إصلاح سوق العمل :

يكون بتقييد الأجور الحقيقة ومرونة الأجور في سوق العمل، واستحداث قوانين للعمل تمكن من مرونة تحول العمالة للقطاع الخاص بتشجيع التقاعد الاختياري، ويتم إصلاح سوق العمل بالتدريب وتحفيز العمالة الماهرة .

الإصلاح المصرفي :

1. التحرير المتدرج للعمليات المصرفية .
2. ترشيد المؤسسات المصرفية الخاصة غير القادرة عن طريق الدمج اوتدعيم مواردها بأي وسيلة مناسبة وخصخصة المؤسسات المصرفية الحكومية .
3. تشجيع قيام فروع في الريف .
4. إصلاح التشريعات التي تنظم العمل المصرفي.
5. تشجيع قيام آليات التمويل الاجتماعي .

إصلاح التجارة الخارجية :

ويتم من خلال المحاور التالية:

1. تخفيض قيمة العملة المحلية الذي يفترض أن يودي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات.
2. تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود النوعية والكمية على الواردات وإلغاء الرقابة على سعر الصرف وإلغاء اتفاقيات التجارة والحوافز للاستثمارات الأجنبية .
3. دفع أعباء الديون الخارجية بعد انتهاء فترة الجدولة .

إصلاح الزراعة:

1. تحريرأسعار المحاصيل المصدرة .
2. تحرير دخول التقنيات التي تزيد من الإنتاج .
3. خفض الضرائب على السلع الزراعية .
4. إصلاح تشريع في تملك الأرض الإنتاجية.

2-2-4 برامج الإصلاح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي:

1- السياسات والبرامج المصاحبة للإصلاح الاقتصادي:

أصبحت عبارة إعادة الهيكلة والخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق من أكثر العبارات شيوعا في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة ومع ذلك فهي ذات معاني ودلالات متباينة، لان بعض الاقتصاديين يجدها مرتبطة بالتقشف وشد الأحزمة.

وعادة ما يطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية الإصلاح عدة تسميات منها:

أ- البرامج المالية والنقدية:

وفي هذه الحالة يكون الهدف الأساسي هو الإصلاح المالي في علاج اختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الداخلي والخارجي .

ب- برامج الاستقرار الاقتصادي :

حيث يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي في الأجل القصير من خلال استخدام السياسة المالية لتلعب دورا جوهريا في الإصلاح الاقتصادي.

ج- برامج التكيف الهيكلي :

وذلك من خلال مكونات ميزان المدفوعات والاهتمام بالتطور الكلي والطلب الكلي في مقابل العرض الكلي وذلك من اجل الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج وعوائدها.

د- سياسة التحرير الاقتصادي:

وهي حزمة السياسات المالية والاقتصادية والإجراءات المستخدمة ضمن برامج الإصلاح الهيكلي.

هـ- برامج الإصلاح الاقتصادي:

وهي تحتوى على المسميات السابقة بالإضافة إلي الجوانب التشريعية والمؤسسية.

2- سياسات التثبيت الهيكلي:

وهي السياسات التي يضعها صندوق النقد الدولي في الأجل القصير لإدارة الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال إتباع سياسات نقدية مالية انكماشية تعمل على معالجة العجز في الموازنة العامة للدول وميزان المدفوعات بالإضافة إلي معالجة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وتحرير أسعار الصرف (عبد الحميد، 1992م، ص13).

وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التأثير في جانب الطلب وذلك من خلال إصلاح السياسة المالية والنقدية، حيث يتطلب ذلك تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي في بدايته ضرورة تحرير السياسة النقدية والائتمانية وذلك لتمكين السلطات النقدية من التحكم في العرض النقدي ليصبح أداة خالصة في يدها لرسم السياسة النقدية وتنفيذها .

فإتباع سياسة نقدية انكماشية يعني وضع حدود للتوسع النقدي وتقليل عرض النقود في الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة النقدية مثل زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي تحد من قدرة البنك على منح التمويل .

3- سياسة التكييف الهيكلي :

برامج التكييف الهيكلي تعني البرامج التقشفية أو السياسات الانكماشية التي تقوم بها الأقطار الأعضاء عندما تطلب الاقتراض من صندوق النقد لتحفيف عجزها الداخلي والخارجي وجعل سعر الصرف واقعيا لذا تسمى هذه الإجراءات بتصحيح المسار الاقتصادي أو برامج الاستقرار، إضافة إلى اتخاذ إصلاحات هيكلية تحد من تدخل السلطات العامة في الاقتصاد الوطني.

نجد أن برامج التكييف الهيكلي تعبر عن حزمة من الإجراءات والتدابير الانكماشية المستهدفة لتصحيح الإختلالات الكلية لتحقيق استقرارا قتصادي وإصلاحات هيكلية (نعمة، 2004م، ص256).

تعتبر هذه السياسة هي السياسة اللاحقة لسياسة التثبيت، وهي عبارة عن عملية التكيف للمتغيرات المفاجئة أو الكبيرة وغالبا غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها حيث يقوم بوضع هذه السياسة البنك الدولي، وتركز على تصحيح هيكلة الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال على نحو يضمن استخدامه لهذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص، تعمل سياسة التكييف على معالجة إختلالات عميقة ترتبط بالبنيان الاقتصادي وتكون أهدافها متوسطة وطويلة الأجل (الشيخ، مرجع سابق، ص25).

وتتألف سياسات التكييف الهيكلي من ثلاث جوانب رئيسية :

1/ جانب إدارة الطلب: وهي إجراءات تؤثر – مبدئيا- على مستوي الطلب الكلي ليتلائم مع المستويات المستهدفة من معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتضم سياسات ذات أدوات منتقاة لتأثير على المستوى الكلي للاقتصاد حيث يبرز الدور الفعال للسياسة النقدية والمالية التي تؤدي بالتبعية إلي تقليل معدلات التضخم، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تقييد التوسع النقدي لتخفيض

حالات العجز في الموازنة العامة، وتوسيع حصة القطاع الخاص من الائتمان المصرفي – من وجهة نظرة البنك الدولي.

2/ جانب إدارة العرض: هي تدابير توجه نحو تعزيز العرض في السوق كتطوير قاعدة الإنتاج وتشجيع أنشطة القطاع الخاص، أي هي "مجموعة سياسات تستهدف زيادة حجم الموارد الخام، يؤمنها الاقتصاد الداخلي مهما كان مستوى الاقتصاد الكلى" وذلك لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تسعى سياسة التكييف الهيكلي لزيادة العرض محليا من المنتجات المختلفة لتخفيض الطلب على المنتجات المستوردة (إبراهيم، 2015م، ص20).

3/ تحويل هيكل الإنتاج القومي نحو الصادرات: تضم سياسات التكييف الهيكلي تدابير جانبي العرض والطلب معا من خلال تحويل هيكل الإنتاج القومي للبلد العضو – المدين نحو زيادة التصدير للإيفاء بالتزاماته الخارجية .

3-2 المبحث الثالث: الناتج المحلي الاجمالي

3-2-1 مفهوم الناتج المحلي الاجمالي:

يعني جميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في فترة زمنية تقدر بسنة فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات باسعار السوق، علما بأن السلع والخدمات الوسيطة أي التي استخدمت في انتاج سلع اخرى، لاتحسب تفاديا للتكرار الحسابي.(موسى، 2006م، ص60)

وإجمالي مجموع السلع والخدمات بمعنى انه لم يخصم منه الاهلاك والمعدات وراس المال الذي يستخدم في انتاج السلع والخدمات، كذلك لم نستخرج التغيرات في المخزون.

ونمو الناتج المحلي الاجمالي هو مصطلح مهم يستخدم كثيرا خاص في قياس معدل النمو.

الناتج المحلي الاجمالي هو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستدام عناصر الانتاج المتاحة في المجتمع المعني، حيث ان بعض عناصر الانتاج تكون مملوكة للدولة المعنية، فالمعروف ان هنالك عناصر من الانتاج ملك لدول اخرى.

هو عبارة عن الناتج القومي مطروحا منه صافي دخل عناصر الانتاج من الخارج.

الناتج المحلي الاجمالي هو مجموع القوة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة ترف بسنة.

3-2-1 طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي:

هنالك عدد من الطرق التي يمكن من خلالها حساب الناتج المحلي الاجمالي منها:

1- طريقة الانفاق:

وتشير الى حاصل جميع أشكال الانفاق: والاستهلاك والتغير في المخزون، والتكوين الراسمالي الثابت وصافي الحيازة من الاشياء الثمينة، والصادرات من السلع والخدمات ناقص الواردات من السلع والخدمات.

الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الانفاق الاستهلاكي النهائي/ الفعلي+ التغير في المخزون+ التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي+ صافي الحيازة من الأشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمات – الواردات الخدمية.

2- طريقة الدخل:

الدخل القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق + الضرائب – الاعانات على الانتاج والواردات + تعويضات العاملين (صافي المستلم من العالم الخارجي) + دخل الملكية (صافي المستلم من العالم الخارجي).

3 – طريقة الانتاج:

تقوم هذه الطريقة على اساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي انتجت خلال هذا العام داخل الحدود السياسية لدولة معينة سواء انتجها المواطنون(حاملي الجنسية الوطنية) او المقيمون الذين يعملون في هذه الدولة .

ويتم حساب الناتج المحلي الاجمالي بتباع احد الاسلوبين:

أ- اسلوب المنتج النهائي :

هو اسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع والخدمات وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج المحلي الاجمالي .

أي انه يتم حساب السلع او المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق، وبجمع كافة السلع والخدمات النهائية التي نحصل على الناتج المحلي الاجمالي.

ب- اسلوب القيمة المضافة :

هي المساهمة الصافية في الناتج المحلي (أي هي عبارة عن قيمة الانتاج – مستلزمات الانتاج) أي ان القيمة المضافة = قيمة الانتاج – مستلزمات الانتاج.

ويقضي اسلوب القيمة المضافة بجمع اجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات او المراحل الانتاجية ليعطينا الناتج المحلي.

إذن الناتج المحلي الاجمالي باستخدام القيمة المضافة يساوي الناتج المحلي الاجمالي باستخدام قيمة السلع والمنتجات النهائية.

3-2-3 العوامل المؤثر على الناتج المحلي الاجمالي:

يتضح ان التوازن الاقتصادي يعتمد على تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي،ويتحقق هذا التعادل عندما يتساوى الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وصافي التعامل مع التعامل الخارجي مع قيمة الناتج المحلي، اما اذا لم يتحقق هذا التعادل فستحدث تغيرات في حجم الانتاج المحلي في المستوى العام للاسعار.

ومن ضمعن العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الاحمالي:

1. الاستهلاك:

هو ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الجارية التي تستخدم خلال فترة قصيرة من الزمن وقد يكون اكبر من الدخل الممكن التصرف فيه وفي هذه الحالة يسمي ادخار سالب.(عمر، 2005م، ص20)

وينقسم الاستهلاك الى استهلاك تابع يتاثر بالدخل، واستهلاك مستقل لأ يتأثر بالدخل.

2. الاستثمار:

يقصد به نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر امواله بقصد الحصول على عوائد من الأمثلة عليها الاستثمارات العقارية، والزراعة والصناعة والسياحة غيرها.

انواع الاستثمار ينقسم الاستثمار في حسابات الدخل القومي الى المباني غير السكنية وادوات الانتاج المعمرة والمباني السكنية والتغير في المخزون.

3. الانفاق الحكومي:

ويتكون هذا الانفاق من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية،وتتضمن هذه المشتريات الحصول على المعدات الحربية للدفاع عن الوطن، ومرتبات موظفي الحكومة، ويجب ان تؤكد النفقات الحكومية لا تدخل كلها في حساب الناتج القومي الاجمالي.

4. سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بانه النسبة التي يحصل على اساسها مبادلة النقد الاجنبي بالنقد الوطني، او ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحده او عدد معين من وحدات النقد الاجنبي.

5. التضخم :

يقصد به الزيادة غير طبيية في الاسعار، ويعرف التضخم من وجهات سلوك القوى الاقتصادية بالاتي: الزيادة المستمرة في المستوى العام للاسعار لفترة طويلة نسيبا مع ملاحظة تراجع المنتجات.

الفصل الثالث

سياسيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتجارة الخارجية في السودان

المبحث الأول: سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان

المبحث الثاني:التجارة الخارجية في السودان

المبحث الثالث: سعر الصرف

3-1 المبحث الأول: سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان

سياسات الاصلاح الاقتصادي في السودان:

بدأ السودان في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي منذ يونيو 1978م إلا أن تلك السياسات خلال الفترة (1978-1991) لم تفلح في التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود وتحقيق استقرار كامل في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حيث صاحب ذلك جمود اقتصادي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها تصاعد فجوة الموارد الداخلية والخارجية حيث نما الإنفاق العام بمعدلات اعلي بكثير من الايرادت العامة والتي اعتمدت بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة مما أدى إلى أن يصل عجز الموازنة العامة الى اكثر من 13% من الناتج المحلي خلال الفترة (1985-1990م) كذلك ارتفعت معدلات التضخم ووصلت الى 70% في المتوسط كما سجل الميزان التجاري عجز كبير نتيجة لضعف نمو الصادرات 1.8% في المتوسط مقارنة بالنمو في الواردات(7%) خلال تلك الفترة وقد ازداد الوضع تفاقما مع تنامي تداعيات الحرب الأهلية .

حيال هذا الوضع ومن اجل السيطرة على الضغوط التضخمية ووضع الاقتصاد في المسار الصحيح تبنت الحكومة عدد من الإصلاحات الاقتصادية الواسعة النطاق في إطار البرامج المرحلية والمراقبة من قبل صندوق النقد الدولي والتي جاءت متزامنة مع المرحلة الأخيرة من برنامج الإستراتجية القومية الشاملة للدولة واستهدفت خفض معدلات التضخم ومعالجة الاختلال الخارجي وتحقيق استقرار في سعر الصرف مع المحافظة على اتجاه معدلات النمو الايجابية (نورين،2010م،ص6).

3-1-1 البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990-1993م:

أحتوى البرنامج الثلاثي للإنقاذ على ما يلي :

1- تحريك الاقتصاد السوداني نحو الإنتاج .

2- حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخليا وخارجيا للمساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح باب المشاركة للجميع .

3- تحقيق توازن اجتماعي بحيث لاتتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصاديا (حمدالنيل،2007،ص156-160).

لكن نجد ان تحديد الأهداف وحده ليس كافيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ لا بد ان يتبع ذلك عدد من الأشياء منها :

أ- الاتفاق السياسي الوطني على تلك الأهداف حتى تصبح خارج إطار النزاعات .

ب-إيجاد وضع اقتصادي سياسي يعطي الدولة قوة في حدود السيطرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها .

أن تلك الشروط والمطالبات لم تكن متوفرة بصورة واضحة في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي الشيء الذي أعاق تنفيذه بالصورة المطلوبة.

3-1-2 برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002م.

أعقب برنامج الإنقاذ الاقتصادي وضع الإستراتجية القومية الشاملة والتي استهدفت وضع الإطار الفكري والمنهجي لبناء دولة السودان ألكبري في نهاية العام 2002م ولتحقيق ذلك استندت الإستراتيجية على رؤية شاملة وحلقات مترابطة ومتناسقة بين النمو الاقتصادي والسياسات النقدية والمالية والتجارية والتنمية الاجتماعية ، وقد تقرر تنفيذ أهداف الإستراتجية من خلال ثلاثة برامج ، الأول والثاني والثالث والرباعي(الشيخ،مرجع سابق،ص121

1- البرنامج الثلاثي الأول للإستراتيجية القومية الشاملة 1993-1996م :

وضع هذا البرنامج على ضوء الواقع الاقتصادي وجاءت الأهداف العامة للبرنامج الثلاثي الأول على النحو التالي :

أ- زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى المعيشة ، وتحقيق عدالة توزيع الدخل .

ب-عدم دعم الحكم الاتحادي وتحقيق التكافل الإنمائي بين الولايات .

ت-زيادة عمليات استكشاف واستغلال البترول والمعادن وتأهيل المشروعات الصناعية

بالرغم من اهتمام البرنامج بمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي إلا أن البرنامج أهمل كليا جانب السياسات المالية والنقدية وهي جوانب مهمة جدا في حلقة إدارة الطلب الكلي .

2- مرحلة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد منذ منتصف 1996-2002م .

بد الاقتصاد يزحف نحو الهاوية :

أ- القطاع النقدي : أدي انقلاب الانضباط في الموازنة العامة الى ازدياد معدل الاستدانة من القطاع المصرفي ووصل معدل التضخم في يناير1996 إلي 38.9% إلي أن وصل في أغسطس إلي 167.7%

ب – المالية العامة : تأثرت بتراجع وحدة الموازنة من حيث الصرف فقدت وزارة المالية ولايتها بصورة كبيرة على الايرادات العامة .

ت–ظل الميزان التجاري يسجل عجزا مستمرا حيث زادت الصادرات خلال الفترة بنسبة 2% في حين زادت الواردات بنسبة 47% وتفاقم العجز في الميزان التجاري .

حاولت الحكومة التصدي لهذا الموقف المتدهور للاقتصاد من خلال برامج تسعي في مجملها الي :

- إيقاف التذبذب في سعر الصرف الذي اثر سلبا على الحساب الجاري .
- إيقاف الاتجار والمضاربات في العملات وبعض السلع الإستراتيجية .
- وضع سياسات نقدية ومالية وإصلاح نظام سعر الصرف لخفض معدلات التضخم .
- تطبيع العلاقات الخارجية لضمان تدفق الموارد الاجنبية .

البرنامج الأول هو برنامج الصدمة 1996م .

أهداف البرنامج إزالة التشوهات عن القطاع المالي والقطاع النقدي ،خفض الضغوط على العملات الأجنبية والطلب الكلي ، واتبع البرنامج عدة آليات / ضبط تنامي النشاط الهامشي على حساب النشاط الإنتاجي / رفع الدعم عن المواد البترولية / إلغاء الإعفاءات الجمركية وإزالة الضغوط على الطلب الكلي.

تقييم أداء البرنامج : انخفاض في معدلات التضخم وزادت معدلات الصادرات 12% لكن معدل نمو الواردات كان اكبر من الصادرات وبنسبة 27% وظل نظام سعر الصرف متعددا رغم التدابير التي اتخذت (احمد، 2015م، ص46).

البرنامج الثاني 1997م .

أهداف البرنامج: تخفيض معدلات التضخم إلي حدود 15% بنهاية عام 1999م ، تحقيق معدل نمو اقتصادي بمعدل 5% في العام، تخفيف العجز في الحساب الجاري (أصل الدين) من 11.5% إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 1999م .

السياسة المالية: زيادة الإيرادات بمعدل 81% لتمثل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب6.9% 1996م ، خفض المصروفات، خفض الاستدانة من البنك المركزي .

السياسة النقدية: ترشيد السيولة، زيادة قدرة الوساطة المالية للمصارف من خلال جذب الودائع وتقوية المصارف.

سياسة القطاع الخارجي: تقوية تنافسية الصادرات من خلال رفع القيود وتبني سعر صرف موحد معلوم وتحرير التجارة وإصلاح نظام الضرائب.

سياسة هيكلية: توسيع برنامج الخصخصة.

نتائج البرنامج: نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.7% في حين كان 4.9% لتحسين القطاع الزراعي بشقية، إضافة إلي انخفاض معدل التضخم إلى 32% انخفاض التمويل بالعجز في النظام المصرفي 0.8% من الناتج المحلي .

البرنامج الثالث 1998م :

أهداف البرنامج :

المالية: خفض العجز النقدي إلى المستوى المستهدف 6% من إجمالي الناتج ، زيادة الإيرادات وبالتالي زيادة الاستثمار في القطاع العام .

النقدية: السعي لخفض التضخم عن طريق سياسة ائتمانية محكمة وخفض الكتلة النقدية إذ حددت نسبة النمو 34% .

القطاع الخارجي: رفع عائدات الصادرات، تحسين القدرة التنافسية للصادرات، القطاع الإنتاجي توسيع قاعدة العرض الكلي، تحسين الإنتاج الزراعي، تكملة المشاريع البنيات الأساسية لدعم القطاعات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

نتائج البرنامج: نمو الناتج المحلي بمعدل 6.1% وذلك لتحسين مساهمة القطاع الزراعي بشقية اذ بلغت مساهمته 48.8% من الناتج المحلى، إنخفض معدل التضخم إلى 15% نتيجة لترشيد الانفاق وضبط حركة السيولة، استقرار سعر الصرف عبر جهود ادارة الطلب والعرض ومراقبة السوق الموازي ، الحساب الجاري ظل يسجل عجز مستمرا وقد وصل الى 16% عام 1998م ليصل 26% من الناتج المحلي لزيادة الواردات لمقابلة احتياجات البنية التحتية لاسيما مشروعات البترول .

3-1-3 البرنامج الثالث للأعوام (1999-2002م):

القطاع الخارجي: إن الأثر الذي أحدثته سياسة التحرير الاقتصادي وإنفاذ العديد من السياسات المحفزة إلى الصادر قد أدت إلى ارتفاع الصادرات حيث ارتفع عائدها من 319 مليون دولار في العام1992م إلى 624 مليون دولار في عام 1997م إلا أن حجم هذه الصادرات ما زال دون طموح الاعتماد على الذات والمؤشرات التي وضعتها الإستراتيجية القومية الشاملة وذلك بسبب بعض الإجراءات الإدارية التي استمرت.

واضطرت الدولة إلى أللجوء لسياسات إعادة التخصيص لاستيراد سلع إستراتيجية مما يعني ربط الصادر بالوارد وإفراز تشوهات تؤدي إلى تقليص حصيلة الصادر مع اتساع رقعة التهريب في ظل الزيادة المضطردة للضرائب والرسوم وخاصة ما تفرضه الولايات بقانون وغير قانون وضعف الإمكانات المتاحة لأجهزة مكافحة التهريب وضعف الترويج والدعاية واقتصارها في معظم الأحيان على موارد الدولة الشحيحة دون مشاركة فاعلة من القطاع الخاص وضعف التنسيق (الشاملة، 1999م، ص32-33).

الصادرات: كما أن قطاع الصادرات يعاني من الخلل الهيكلي للصادرات واعتماده على تركيبة زراعية محدودة تتأثر إمكانية إنتاجها على العوامل الطبيعية ، كما يعاني شروط تصديرها من تبادل تجاري مجحف إلى جانب ضعف القدرات البشرية والمؤسسية المرتبطة بعمليات التصدير وضعف وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة وسرعة توفير المعلومات ، وكذلك عمليات التخزين والتوزيع ، وضعف الهياكل وسائل النقل .

الواردات: قد واكب نمو الصادرات نمو كبيرا في الواردات بمعدل سنوي قدره 12% خلال الفترة من 1992-1997م اذ تضاعفت الواردات لتصل الى 820.9 مليون دولار 944.9 مليون دولار 1059.5 مليون دولار 1184.8 مليون دولار 1504.5 مليون دولار 1421.9 مليون دولار للأعوام 92-93-94-95-96-و1997م على الترتيب فشكلت المواد الخام والآلات والمعدات اعلي نسبة من مكونات الواردات أضف إلى ذلك الظروف الاقتصادية غير المواتية .

وبالرغم من الظروف المذكورة فقد حققت بعض الايجابيات في القطاع الخارجي كما تعكسه أرقام في ميزان المدفوعات اذ سجل الميزان الكلي فائضا قدره17.8 مليون دولار في عام 1994م مقارنة بعجز قدره 58.1 مليون دولار في عام 1992م وعجز قدره 37.7 مليون دولار في عام 1993م .

إلى إن هذه الفائض لم يدوم طويلا فان إلى عجز قدره 7.1 مليون دولار في عام 1995م وانخفض العجز في 1977م وذلك لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتزايد التحويلات الخاصة نتيجة استقرار سعر الصرف.

3-1-4 البرنامج الاسعافي 2000-2010م:

القطاع الخارجي:

يمكن تلخيص الأداء الاقتصادي خلال الفترة من 2000-2010على النحو التالي :

1- أظهر الموقف الكلي لميزان المدفوعات أوضاعا مختلفة بين الفائض والعجز بالرغم من عائدات البترول وسجل الحساب الجاري عجزا متصاعدا خلال الفترة 2000-2010م.

2- كذلك سجل حساب الخدمات ، والدخل والتحويلات عجزا متصاعدا .

3- هناك تحسن كبير في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ متوسط التدفقات السنوية 1.6 بليون دولا ر للفترة 2000-2010م(الاسعافي،2010م،ص10-12).

موقف الصادرات خلال الفترة 2000-2010م.

1. ارتفعت نسبة مساهمة البترول في حصيلة الصادرات من 74.8% في العام2000م إلى 96.3% في العام 2009م بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية .

2. في المقابل انخفضت نسبة الصادرات التقليدية (القطن ، الصمغ ، منتجات الثروة الحيوانية ، الحبوب الزيتية) إلى الصادرات الكلية من 15.2% في العام 2000م إلى 3.7% في العام 2009م .

3. انخفضت مساهمة صادرات القطن من 2.9% في العام 2000 إلى 0.5% في عام 2009 وكذلك انخفضت مساهمة الصمغ العربي والحبوب الزيتية .

4. اما منتجات الثروة الحيوانية فقد شهدت بعض التحسن خلال الاعوام 2002-2003م .

5. يرجع تدني عائدات الصادر الى انخفاض تنافسية الصادرات السودانية في السوق العالمي لعدة اسباب يمكن إيجازها في الاتي :

- إرتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 2000-2007م .
- إرتفاع تكاليف النقل والترحيل من مواقع الإنتاج إلى موانئ التصدير .
- ارتفاع تكلفة رسوم العبور بين الولايات المختلفة .
- بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية وتراجع حصص الصادرات السودانية في الأسواق العالمية والكوميسا والصين.

3-1-5 الإستراتيجية القومية ربع قرنية 2007-2031م:

إستراتيجية التجارة الخارجية:

الأهداف: (القومية،2007م،ص54-56).

1- إجراء الإصلاحات الهيكلية وبناء القدرات المؤسسية والفنية المؤدية لمواكبة الاقتصاد للاقتصاد العالمي .

2- تنمية الأسواق المستوعبة لصادرات البلاد والمحافظة عليها وتوسيعها وفتح أسواق جديدة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة والقطاع الخاص.

3- الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من المنظمات الدولية والإقليمية للدول الأقل نموا والتي تمكنها من ترشيد وارداتها ومعالجة موازنتها التجارية .

4- الإنتاج من أجل التصدير لتلبية متطلبات الأسواق العالمية ، والعمل على رفع قدرات السلع السودانية ذات الميزات التنافسية .

التحديات :

1- غياب السياسة التصديرية المتكاملة والاعتماد على سياسات تصدير الفوائض واتجاه الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي .

2- ضعف المواد المتاحة لتمويل الصادر وارتفاع تكلفة التصدير مما نتج عنه ضعف الكميات المصدرة وضعف عائدات الصادر رغم توفير الكميات داخليا .

3- ضعف القدرات البشرية والمؤسسية المرتبطة بعمليات التصدير .

4- الرسوم المفروضة على سلع الصادر مما أدي إلى زيادة تكلفة التصدير وإضعاف قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية وأتساع رقعة التهريب للخارج وضعف الإمكانات المتاحة لمكافحة التهريب .

5- ضعف الموارد المتاحة للترويح والدعاية واعتمادها على موارد الدولة دون مشاركة فعالة من القطاع الخاص

6- عدم اتساق السياسات التجارية والنقدية بين الوحدات ذات الصلة بالصادر.

7- الخلل الهيكلي للصادرات واعتمادها علي تركيبة زراعية محددة ، يتأثر إنتاجها بالعوامل الطبيعية (الجفاف والتصحر).

8- ضعف الهياكل والخدمات المساعدة من نقل وتخرين وتعبئة وخدمات الشحن والتفريغ واعتمادها على العمل اليدوي وارتفاع التكلفة .

9- تدخل القطاع وشركات الولايات وبيوتات التمويل مما وسع من قاعدة قطاع الصادرات وضاعف المنافسة الضارة داخليا وخارجيا .

10-الارتفاع المستمر للضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي إضعاف المنافسة في الأسواق الخارجية .

11-الاستيراد الكثيف للسلع الاستهلاكية والهامشية المؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات واختلال الميزان التجاري .

الوسائل التنفيذية لإستراتيجية التجارة الخارجية :

1- الصادرات :

أ- تطوير سياسات التجارة الخارجية وتنسيق السياسات المالية والتقديرية المتعلقة بالصادر وتوسيع قاعدة الصادر .

ب-تنمية قطاع الثروة الحيوانية والخضر والفواكه باعتبارهما قطاعات تصديرية هامة ووضع سياسات للسلع ذات القدرة التنافسية وتفعيل الصادرات البستانية .

ج- إنشاء نقطة السودان التجارية لترقية صغار ومتوسطي رجال الأعمال والتنسيق مع القطاع الخاص للمشاركة في المعارض التجارية الدولية وفتح المراكز التجارية والأسواق التقليدية .

د- الالتزام بالمواصفات العالمية التي تتطلبها الأسواق لترويج الصادرات وفتح المزيد من الأسواق الخارجية والمحافظة على الأسواق التقليدية ورفع القدرة التنافسية .

هـ-الاستفادة من انضمام السودان للأسواق الحرة والمشتركة للتكتلات الإقليمية والدولية العربية والإسلامية والإفريقية ودول الجوار.

2- الواردات :

أ- إعمال السياسات والتشريعات لحماية الاقتصاد الوطني من الآثار الضارة للإغراق والدعم غير المبرر ومكافحة الاحتكار وتشجيع المنافسة .

ب-متابعة الأسواق الخارجية للحصول على المعلومات والإحصاءات ومتابعة المتغيرات الاقتصادية العالمية للحصول على احتياجات الوارد بأفضل الأسعار والشروط التابعة لحركة الميزان التجاري وتفادي الفجوات الأمن الغذائي .

ج- مراجعة قوانين المصدرين والمستوردين وإصدار قانون تنظيم التجارة وفقا لمتطلبات التجارة العالمية وإصدار القوانين المنظمة للمنافسة .

د- دمج المؤسسات التعاونية القومية في كيانات كبيرة لتقوية مقدرتها المالية والإدارية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية .

هـ-الاستفادة من العلاقات المتميزة للحركة التعاونية مع المنظمات الدولية والحركات التعاونية العالمية.

و- إنشاء مخزون من السلع الإستراتيجية المستوردة .

ز- تفعيل دور القطاع الخاص للاضطلاع بدور في دعم السياسات العامة للتجارة الخارجية في مجال الترويج وتوسيع الأسواق .

2-3 المبحث الثاني: التجارة الخارجية في السودان

3-2-1 المسار التاريخي للتجارة الخارجية في السودان:

لمعرفة تطورات التجارة الخارجية في السودان لابد من النظر إلى السياسات الاقتصادية التي طبقت منذ الاستقلال والى يومنا هذا حيث نجد أنها تتميز بالتغيير وعدم الثبات من حكومة إلى أخرى وتتمثل في ثلاثة انظمة اقتصادية كما يلي:(شاطر،2018م،ص35)

أولا: نظام اقتصادي قائم على مزيج من اقتصاد السوق والتخطيط التأشيري:

وهذا التوجه بدا بعد الاستقلال في الخمسينيات والستينيات ابتداء من عام 1959م ولم تحاول السلطات التدخل لتغيير النظام الاقتصادي والتجاري تفاديا من حدوث اختلالات في العلاقات التجارية بين السودان ودول أخرى مثل بريطانيا ، تركيا ومصر وغيرها الذين كانوا يعتبرون الامتداد الطبيعي للاقتصاد والتجارة في السودان في إنتاج وتصدير المواد الأولية الزراعية خاصة القطن، الصمغ العربي، الفول السوداني، وفي المقابل كانوا يزودون السودان ببعض احتياجاته البسيطة من المواد الخام والكيماويات والمواد الغذائية المصنعة والمشروبات والمعدات والآلات

ووسائل النقل من الخارج. بمعني تثبيت هيكلي للاقتصاد والتجارة الموجودة منذ الاستقلال.

بعدها جأت حكومة جديدة وعمدت على وضع خطط تنموية قامت على النموذج الغربي الرأسمالي يركز على الاستثمارات التي تعظم الربح والتي هدفت إلى تحقيق معدلات نمو عالية، وأنشأت الحكومة بنك السودان المركزي لوضع وتنفيذ السياسات النقدية وتنمية القطاع المصرفي لدعم التجارة. ثم عقب ذلك حكومة ديمقراطية في السودان وفي عهدها زاد الطلب على السلع والخدمات مما أدى إلى توسيع أفقي كبير في مشروعات القطاع الزراعي وفي مناطق معينة بحكم توفر المواد اللازمة لتلك المشروعات وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تكريس النظام الاقتصادي والتجاري القائم على أحادية الهيكل وفي هذه الفترة زادت القوة الشرائية للجنية كما تغير هيكل الاقتصاد و التجارة 98% من إجمالي الصادرات كانت عبارة عن سلع زراعية.

ثانيا: نظام اقتصادي قائم على التحكم الحكومي والتخطيط المركزي:

وفي هذا النظام تم فتح الباب للاستيراد بالتسهيلات الائتمانية بالموارد الأجنبية وتسديدها على دفعات سنويا، والاستيراد عن طريق المقايضة ، والاستيراد بدون قيمة من السودانيين بالخارج لسد النقص في الأسواق الداخلية، وقد ادت هذه الإجراءات الى عجز دائم في الميزان التجاري.

نتيجة للعجز بين الإيرادات والإنفاق الحكومي ولجأت الحكومة إلى الاقتراض من النظام المصرفي مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة وتزايد في الميزان التجاري وتوسعت المديونية الخارجية أضعاف إلى ذلك ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار مرارا وكان ذلك تعبيرا عن حالة عدم التوازن الداخلي والخارجي التي كانت سمة غالبة في الاقتصاد السوداني في تلك الفترة. ومن ابرز مميزات هذه الفترة ان 68% من إجمالي الصادرات تدخل إلى أسواق الاتحاد الأوربي عبر اتفاقية لومي والى دول المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي. وحدث تغيير طفيف في هيكل الصادرات إذ بدأت الزيوت والجلود المدبوغة تدخل ضمن الصادرات كسلع صناعية وبالتالي انخفضت الصادرات الزراعية إلى 90% من إجمالي الصادرات السودانية.

ثالثا: نظام اقتصادي قائم على منهج السوق الحر والاقتصاد الإسلامي:

بدأ هذا النظام في عام1989م واستمر حتى يومنا هذا وقد طرح حزمة من الإجراءات تهدف إلى إصلاح الاقتصاد منها سياسة التحرير الاقتصادي واعتماد منهج اقتصاد السوق كنظام اقتصادي.

خلال التسعينات وبالرغم من انه حصل تطور كبير في البنية التحتية الأساسية والخدمية للتجارة الخارجية متمثل في مجال النقل البري، قطاع الاتصالات، قطاع الخدمات المالية إلا أن هيكل التجارة الخارجية لم يحدث فيه تغيير وبالتالي استمر العجز في الميزان التجاري مما أثر سلبا على المؤشرات الاقتصادية.

إذا من خلال هذا الاستعراض التاريخي للتطورات التي مر بها الاقتصاد منذ فترة الاستقلال والى الأن وعلى ضوء هذا تشكلت ملامح هيكل التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني. وكان للتحولات في الأنظمة الأثر المباشر في التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني ولا سيما انه ترتبط بشكل وثيق بواحدة من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، إلا وهي السياسة النقدية التي تعتبر أهم آليات سياسة التجارة الخارجية، كمحفز أساسي للنشاط التصديري.

ولتوضيح مسار التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-2017م تم متابعة سياسات التجارة الخارجية من اجل نتائج حقيقة بغرض التفا كر لأفاق مستقبلية تؤدي إلى تنمية وزيادة الصادرات وتغيير هيكل التجارة الخارجية.

3-2-2 نتائج سياسات التجارة الخارجية في الفترة من 1990-2017م:

شهدت التجارة الخارجية تحسنا ملحوظا من حيث قيمتها الإجمالية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي السارية منذ العام 1992م والتي أدت إلى نشاط القطاع الخاص في مجال التصدير والاستيراد مما كان له الأثر الايجابي على هذا القطاع .إلا ان تركيبة الصادرات – مواد أولية اغلبها، جعلتها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية .

شهد العام 1999م اهتماما كبيرا بالتجارة الخارجية حيث وجهت معظم سياسات الدولة لدعم الصادر بهدف توفير المزيد من النقد الأجنبي، وركزت سياسة الصادر على محاور أهمها:

1- تخفيض وإلغاء بعض الضرائب على الصادرات وتبسيط الإجراءات.

2- توجيه السياسة التمويلية نحو الصادر.

3- الاهتمام بعمليات التصنيع من أجل التصدير وتشجيع تصدير السلع المصنعة وتبسيط الإجراءات الادراية المتعلقة بالصادر ونشر الوعي بالقوانين واللوائح الخاصة به.

4- فتح أسواق جديدة والتوسع في فتح الملحقات التجارية.

5- توفير الاحتياجات لتجهيز الصادرات والاهتمام بعملية ضبط الجودة.

6- إنشاء غرفة لصادرات الماشية وتشجيع الاستثمار في مجال المحاجر والمسالخ لتعزيز صادرات اللحوم .

7- إستمرار سياسة التشجيع والتوسع في زراعة القطن.

8- إنشاء صندوق لدعم الصادرات لمواكبة الأسعار العالمية.

9- الإستمرار في تشجيع الاستثمار في التنقيب عن البترول.

استمرت سياسات الدولة في مجال التجارة الخارجية الهادفة إلى تشجيع وتقوية القدرات التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق الخارجية.

ففي مجال التصدير تم تقليل تكلفة التصدير وإلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات.

اما في مجال الاستيراد فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لترشيد وتنظيم الاستيراد كالضوابط الخاصة بطرق الاستيراد ومتطلبات فتح خطابات الاعتماد وغيرها من الإجراءات.

هدفت السياسة العامة للدولة في العام 2004م إلى توسيع قاعدة الصادرات إلى جانب القدرات والميزة التنافسية لسلع الصادر غير البترولية، وقد تم التأمين على الاهتمام بفتح أسواق جديدة إلى جانب تطوير الأسواق التقليدية.

أما في جانب الاستيراد وفي الاتجاه نحو إكمال تحرير التجارة الخارجية فقد تمت بعض التعديلات كمنح التمويل بالنقد الأجنبي وتعديل الفترة الخاصة بفترة التمويل والتي لا تتجاوز عاما واحدا.

3-2-3 أداء القطاع الخارجي بالتركيز على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (1-3) يوضح اداء القطاع الخارجي بالتركيز على الميزان التجاري قبل إنتاج البترول خلال الفترة 1990-1999م(المبلغ بالدولار).

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	السحاب الجاري	حساب الخدمات والتحويلات	الحساب الراسمالي	الاخطاء والمحذوفات	ميزان المدفوعات
1990	374	618.4	-244.4	12.4	256.8	169	-257.5	-76.1
1991	305	890.3	-585.3	-488.2	97.1	735.6	-348.7	101.3
1992	319.3	820.9	-501.6	-365.9	135.7	334.6	-26.8	58.1
1993	417.3	944.9	-527.6	-456.7	70.9	186.6	-232.4	37.7
1994	535.6	1095.5	-559.9	-546.7	13.3	210	345.6	-17.9
1995	555.7	1184.8	-629.1	-576.3	52.8	340.6	228.5	-7.1
1996	620.3	1504.5	-884.2	-872.3	11.5	90.1	719	-6.9
1997	594.2	1421.9	-827.7	-827.3	0.4	182.7	608.4	-36.2
1998	595.7	1732.2	-1136.5	-957.5	179	379.1	6.3.4	-25.1
1999	780.1	1256.2	-476.1	-497.0	44.69	418.37	123.04	110

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي.

مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة من 1990-1999م:

- أهم مايميز هذه الفترة ضعف الصادرات واعتمادها على محصول واحد هو القطن وغياب الشق الحيواني، وزيادة الواردات الحكومية، وغياب الصادرات الصناعية.
- تزايد الواردات بصور اكبر الامر الذي كان له الأثر الواضح في عجز الميزان التجاري خلال الفترة .

- يلاحظ من العام 1994م فقد قفزت الوادات الى 1095.5 مليون دولار بعد ان كانت في العام 1993م 417.3 مليون دولار بزيادة قدرها678.2 مليون دولار واستمرت هذه الزيادة في السنوات التالية.

- خلال هذه الفترة من 1990–1999م يظهر الميزان التجاري في حالة عجز دائم ويعزي ذلك الى ضعف الصادرات،وزيادة الواردات الحكومية، وغياب السياسات الرشيدة .

- ايضا تمييزة هذه الفترة بغياب الاستثمارات الاجنبية، وغياب دور القطاع الخاص.

- في 1999 ارتفعت الورادات بصورة كبيرة وذلك بدخال الالات والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة في استخراج البترول.

جدول رقم (2-3) يوضح اداء القطاع الخارجي بالتركيزعلى الميزان التجاري بعد إنتاج البترول خلال الفترة 2000-2011م (الملبغ بالدولار).

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب الخدمات والتحويلات	الحساب الراسمالي	الاخطاء والمحذوفات	ميزان المدفوعات
2000	1806.7	1366.41	44.29	−517.56	−957.85	299.66	325.92	108
2001	1698.7	2024.84	−326.14	−1216.74	−890.6	490.54	598.74	−127.6
2002	1949.1	2293.83	−344.73	−973.57	−628.84	841.45	432.14	300.03
2003	2542.2	2536.1	6.1	−938.55	−944.65	1390.02	−28.79	422.56
2004	3777.75	3586.18	191.57	−818.23	−1009.8	1353.88	194.53	730.18
2005	4824.3	5946.99	−1121.7	−2830.5	−1708.6	2427.1	933.6	530.4
2006	5656.6	7104.69	−1448.13	−4918.7	−3471.3	4611	99.8	−208.6
2007	8879.2	7722.4	1156.8	−3268.2	−4425	2945.6	40.7	−208.6
2008	11670.5	8229.4	3441.1	−2508.3	−5949.4	439.5	2089.9	21.1
2009	7833.7	8528.0	−694.3	−4926.5	−4655.6	4747.1	−376.4	−555.7

2010	11404.3	8839.4	2564.9	−1715.0	−4279.9	2671.5	−983.3	−26.8
2011	9655.7	8127.6	1528.1	−1341.0	−2869.1	749.5	−680.1	−680.1

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي.

مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة من 2000-2011م:

- أهم ما يميز هذه الفترة ظهور النفط كموردر رئيسي للصادرات.
- شهدت هذه الفترة فائضا في الميزان التجاري 2000م قدره44.29دولار ويعزي ذلك الى تصدير البترول ثم تحول الى عجز في الاعوام التالية.
- سجل الميزان التجاري في العام 2005م عجزا قدره −1121.71مليون دولار مقارنا بفائض قدره 191.57مليون دولار، ويعود ذلك الى ارتفاع الواردات من 3586.18 مليون دولار في عام 2004م إلي 5946.99 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع واردات القطاع الخاص.
- ارتفع عجز الميزان التجاري في العام2006م 1447.4 مليون دولار مقارنا مع عجز 2005م 1121.71 مليون دولار.
- في العام 2007م تحول الميزان التجاري من عجز قدره 1448.13 مليون دولار في العام 2006م الى فائض في 2007م قدره1156.8مليون دولار.
- وصل الفائض في الميزان التجاري الى 3441.1 مليون دولار في عام 2008م ويعزي ذلك الى زيادة الصادرات البترولية .
- حيث تحول الميزان التجاري من فائض بمبلغ قدره3441.1 مليون دولار في 2008م الى عجز قدره 694.3 مليون دولار في عام 2009م وذلك بسبب انخاض الصادرات البترولية بسبب الازمة المالية العالمية.
- حيث تحول موقف الميزان التجاري في العام 2010م الى فائض قدره2564.9 مليون دولار وذلك لارتفاع اسعار الصادرات البترولية خلال العام.
- يلاحظ خلال هذه الفترة شهد الميزان التجاري اوضاعا مختلفة بين العجز والفائض وكانت معظم الصادرات مشتقات بترولية، وتتأثر بالاسعار العالمية.

جدول رقم (3-3) يوضح اداء القطاع الخارجي بالتركيزعلى الميزان التجاري بعد انفصال الجنوب خلال الفترة 2012-2017م (المبلغ بالدولار).

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب الخدمات والتحويلات	الحساب الراسمالي	الأخطاء والمحذوفات	ميزان المدفوعات
2012	337.7	8338.0	4970.4 –	-6241.8	-2185.60	3768.3	2449.4	-24.4
2013	70862.2	8727.9	-1641.7	-5821.9	-1685.30	4314.6	1489.7	-17.6
2014	4350.2	9211.3	-4861.1	-3545.5	291	2189.6	1352.7	-3.3
2015	3169.0	9508.7	-6339.7	-5460.8	-71.6	5299.1	100.1	38.4
2016	3093.7	8323.4	-5229.8	-4226.1	-171.3	3536.3	671.1	-18.7
2017	4061.0	9163.0	-5102.0	-5056.5	916.2	3726.3	1323.4	-12.8

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي.

مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة من 2012-2017م:

- الامر الرئيسي الذي يميز هذه الفترة هوفقدان النفط كمورد اساسي للصادرات وانكشاف ضعف الجهاز الانتاجي خاصة القطاع الصناعي، واهمال القطاع الزرعي خلال الفترة السابقة.
- سجل الميزان التجاري خلال هذه الفترة من2012-2017م عجزا مستمرا ويعزي ذلك الى خروج البترول من الصادرات السودانية بسبب انفصال جنوب السودان.
- يلاحظ تحول موقف الميزان التجاري من فائض قدره1528.1 مليون دولار في عام 2011م الى عجز قدره4970.4 مليون دولار في العام2012م وذلك بسبب فقدان النفط بعد انفصال جنوب السودان.
- شهد الميزان التجاري في الاعوام 2016-2017م انخفاض في العجز لكن لمن يكن بالصورة المطلوب فقد وصل العجز الى 5102.0 مليون دولار.كذلك دخول صادرات قطاع المعادن الذهب وتحسن صادرات القطاع الزراعي كان له أثر في تخفيض عجز الميزان التجاري.

3-3 المبحث الثالث: سعر الصرف

3-3-1 مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف لى انه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمانا لوحده واحده من العملة الاجنبية.(الصفتي، 1984، ص227)

يعرف سعر الصرف بانه السر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد أخر، وسعر الصرف الاجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الاجنبية مقومة بوحدات العملة المحلية.(عابد، 1999م، ص305)

كما يعرف سعر الصرف عبارة ن عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تدفع ثمنا لوحده واحده من العملة الوطنية.

من البديهي انه لايوجد فرق كبير بين تعريف سعر الصرف الاول او الثاني، لكن كثير من الاقتصاديين يفضلون الاول حيث يمكن بواسطته النظر الى العملة الاجنبية كما لو كانت سعلة اخرى يعبر عنها بوحدات من العملة الوطنية.

3-3-2 انواع سعر الصرف:

1- سعر الصرف الاسمي.

2- سعر الصرف الحقيقي.

3- سعر الصرف الفعلي والحقيقي.(دفع الله، 2014م، ص15)

3-3-3 نظم سعر الصرف:

يمكن تقسيم نظم سعر الصرف في العالم الى نظام الاسعار الثابتة ونظام الاسعار المعومة واسعار الصرف الثابتة ما توجد في اربعة صور مختلفة هي:

سعر صرف ثابت بصفة دائمة، واسعار يتم تعديلها بصفة دورية ذات اساس قابل للتعديل، واسعار يتم الحفاظ عليها عن طريق تحديد حصص **النقد الاجنبي، الرقابة على النقد واسعار ثابتة مع السماح بقدر ملموس من التذبذب حول الاسعار ذات حدود واسعة.**

ام الاسعار المعومة فتوجد عادة في ثلاثة صور مختلفة فيما يلي:

تعويم تام: وهنا لا يوجد أي تدخل من السلطات النقدية بغرض التخفيف من حدة التقلبات في سعر الصرف، واسعار صرف متدرجة التغيير والتي يسمح لها بالتحرك الى اعلى والى اسفل بدون رابط باستثناء انه يوجد قيد على مقدار التحرك المسموح به. (عوض الله، مرجع سابق، ص47)

وتاريخيا يمكن اجمال نظم سعر الصرف التي تاخذ بها الدول في عدة انظمة اساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية:

- نظام سعر الصرف الثابت.
- نظام سعر الصرف الحر.
- نظام الرقابة على سعر الصرف.
- نظام استقرار سعر الصرف .
- نظام اسعار الصرف المعومة.

وبصفة عامة يمكن القول ان النظام الاول قد صاحب الاقتصاد الراسمالي حتى اوائل القرن العشري، وان النظام الثاني يميز الدول الراسمالية الآخذه بشكل او اخر م اشكال الفلسفة الاقتصادية الحرة، ويرتبط النظام الثالث اما بدول تطبق منهج التدخل الاقتصادي، وبعض الدول انتهجت اسلوب التنظيم الاشتراكي، اما نظام استقرار سعر الصرف فقد جاء به صندوق النقد الدولي وبفشله ظهر النظام الاخير.

العوامل المؤثر في سعر الصرف:

تتعرض اسعار عملات الدول عادة الى عدة تقلبات مستمرة مسببه في ذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الداخلية والخارجية منها:

1- التغيرات في قيمة الصادرات والاستيراد.

2- مستويات الاسعار النسبية.

3- الحوالات دون مقابل.

4- تحويلات الاموال بقصد المضاربة

5- القروض الدولية.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: توصيف وفحص النموذج.

المبحث الثاني: تحليل بيانات النموذج ومناقشة الفرضيات.

4-1 المبحث الأول: توصيف وفحص النموذج

اولا: توصيف النموذج.

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموع العلاقات الاقتصادية والتي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقة، ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

وهناك عدة خصائص يجب أن تتوفر في أي نموذج اقتصادي نجد من أهمها:

1. مطابقته للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح.
2. قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية بحيث يكون متناسقا مع المسلك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحد العلاقة بين هذه المتغيرات.
3. دقته في تقدير المعلمات وتأتي هذه الدقة من أتصاف هذه المتغيرات بصفات مرغوبة من خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والاتساق.
4. قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.
5. خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة.(الرشيد، المرجع السابق، 10-11)

4-1-1: متطلبات توصيف النموذج

تعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة.

وهي تعني التعبير عن الظاهرة في صياغة رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه المرحلة على المستوي الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشمل على الخطوات التالية:

1- تحديد متغيرات الدراسة.
2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
3- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

4-1-2 تحديد متغيرات النموذج:

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال:

1- النظرية الاقتصادية.
2- المعلومات المتاحة من دراسة قياسية سابقة.
3- المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

المتغيرات الصورية:

المتغير الصوري أو الصم هو ذلك المتغير الذي يصف لنا التطور او التغير في احد المتغيرات فتفرض له إعداد افتراضية لتغيير كمي من المغيرات في هذه المتغير، وقد أطلق عليه اسم المتغير الوهمي.

4-1-3 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي تحتوي عليها (قد تكون معادلة واحدة أو عدة معادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطي او غير خطي) ودرجة التجانس، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض الملاح الشكل الرياضي للنموذج.

أ- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتوي عليها النموذج، ثم يقوم برصد البيانات في شكل أنتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغيرات المستقلة على المحور الأخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئيا على نوع العلاقة خطية أم غير خطية.

ب-أسلوب التجريب:

وفقا لهذا الأسلوب فان الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم اختيار الصيغة التي تعطي نتائج أكثر من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

ولا شك أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظواهر محل الدراسة ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديد الشكل الرياضي:

- درجة تعقيد الظاهرة: فكلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج المعادلات الآنية.
- الهدف من تقدير النموذج: فهناك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف
- مدى توفر البيانات: فقد يضطر الباحث في إسقاط بعض العلاقات من النموذج نظرا لعدم توفر البيانات عنها.

وفيما يلي النموذج المقترح لدراسة سياسات وبرامج الإصلاح على التجارة الخارجية في صورة خطية:

$$BT=B_0+B_1Gdp+B_2Ex-B_3Sap+U_t$$

الميزان التجاري	**BT**
القاطع	B_0
الناتج المحلي الاجمالي	**Gdp**
سعر الصرف	**Ex**
سياسة التثبيت الهيكلي	**Sap**
حد الخطأ العشوائي	u_t
معالم النموذج	B_1 B_2 B3

تحديد الإشارات المسبقة للمعالم:

نتوقع تبعا للنظرية الاقتصادية أن:

B_1=معامل الناتج المحلي الإجمالي يتوقع إن تكون موجبا لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي والميزان التجاري.

B_2=معامل سعر الصرف يتوقع أن تكون موجبا لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري.

B_3= معامل التثبيت الهيكلي يتوقع أن تكون سالبة علاقة عكسية بين سياسة التثبيت الهيكلي والميزان التجاري.لأنها عبارة عن سياسات رقابية وليست سياسات دعم من قبل الصندوق .

ثانيا: فحص بيانات النموذج:

يتعين على الباحث قبل القيام بتقدير النموذج أن يقوم بجمع البيانات عن متغيرات الظاهرة موضوع الدراسة، وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل العمل القياسي فإذا توفرت فيها الموضوعية والدقة والبعد عن الأخطاء أنعكس ذلك في دقة التحليل وصحة النتائج التي يحصل عليها الباحث. (الرشيد، مرجع سابق، ص27).

4-1-4 تحليل ومعالجة البيانات:

العلاقات الاقتصادية عادة تشمل على المتغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يرغب المحلل القياسي بتقديرها في ظل وجود الأخطاء العشوائية وكما معروف في أدبيات الاقتصاد القياسي أن أحد مكونات الأخطاء العشوائية ناتج عن الأخطاء في هذه المتغيرات وبما ان دقة التقديرات تعتمد بشكل أساسي على حجم وطبيعة هذه الأخطاء لابد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الأولى للبيانات وخاصة إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية، إذا معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها ولذلك التحليل الأولى تشتمل على الأتي:

1. اختبار السكون واستقرار السلسلة.
2. تحليل التكامل المشترك.
3. اختبار وعلاج مشاكل القياس.

4-1-5 اختبار سكون واستقرار السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات معاكسة، بمعنى أخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه غالبا ما يكون ذائقا كما أن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة.

هناك اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية أهمها:

- الرسم التاريخي للسلسة.
- الرسم الصندوق.
- اختبار جذور الوحدة.

4-1-6 اختبار جذر الوحدة:

يعني جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن، ويعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية ومستخدم في معظم البرامج الجاهزة، ويعزي هذا الاختبار إلى كل من ديكي و فولر (Dickey-Foller)

وقد عرف في الأوساط العلمية باختبار DF ومضمون هذا الاختبار إذ كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى مشاكل حذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، ويكون القرار من اختبارات جذر الوحدة اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية فهذا يعني أن البيانات لا تعاني من جذر الوحدة، إي أن بيانات السلسة الزمنية مستقرة أو ساكنة والعكس.

عيوب اختبار جذر الوحدة:

1- معظم اختبارات جذر الوحدة تركز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري.
2- المشكلة الثانية التي تواجه إختبارات جذر الوحدة في حالة السلسلة المعدلة موسميا اذ نجد أن في هذه الحالة استخدام البيانات السنوية فقط.

4-1-7 التكامل المشترك :

تعتبر السلاسل غير ساكنة من المشاكل التي تواجه التحليل الاقتصادي القياسي ولذلك لأن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات غير ساكنة ويكون الانحدار المقدر بينهما زائفا ولذا العلاقة بينهما تكون علاقة اقتران أو ارتباط وليست علاقة سببية.فقد توصل كل من (Engle- granger-1987) إلى ان بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت مساوية إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة تكون مساوية ثم ان الانحدار المقدر بينهما لا يكون زائفا.

مفهوم التكامل المشترك:

هو أسلوب لمعالجة عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية، فإذا وجدت سلسلتين زمنيتين أو أكثر غير مستقرين فان التركيب الخطي لهذه السلسلة الزمنية مستقرا .

التفسير الاقتصادي للتكامل المشترك هو إذا كان ارتباط سلستين يشكل العلاقة التوازنية تمتد إلى المدى الطويل حتى أن احتوت كل منهما على اتجاه عام عشوائي غير ساكن فأنهما سيتحركان متقاربين عبر الزمن.

اختبارات التكامل المشترك:

يلاحظ أن الدراسات التطبيقية في مجال التكامل المشترك قد تطورت من خلال اتجاهين رئيسيين

الاتجاه الأول:

اختبارات تعتمد على البواقي المتحصلة من إجراء انحدار التكامل المشترك ومثال لذلك اختبار (Engle granger 1989 –)

الاتجاه الثاني:

اختبارات تعتمد على نظام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ومثال على ذلك اختبار (Johansson and juseliue 1989–1990).

وفيما يلي دراسة توضيحية لاختبارات التكامل المشترك:

أولا: اختبار معتمد على البواقي:

طريقة انجل –جرانجيرENGLE – GRANGER

عندما تكون سلسلتان من نفس الدرجة في التكامل أي (D)1 فان التركيبة التوليفة الخطية بين السلسلتين تكون متكاملة من الدرجة. وهذا يعني ان البواقي المتحصل عليها جراء الانحدار لحدي السلسلتين على الأخرى تكون متكاملة من الدرجة (D)1.

اختبار انجل جرانجي:

نقوم بتقدير المعادلة الأصلية موقع الدراسة

نحصل على البواقي

نقوم باختبار مدي سكون السلسلة

نوجد tالمحسوبة ونقارنها بالقيمة t الجدولية

فـإذا كانـت t المحسـوبة أكبـر مـن t الجدوليـة نـرفض فـرض العـدم وبالتـالي تكـون السلسـلة UT سـاكنة وبيانـات السلسـلة كـل مـن المتغيـر المسـتقل والمتغيـر التـابع متسـاوية التكامـل وبنـاءا علـى ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا.

يشترط في الاختبار ان تكون العلاقة بين المتغيرين فقط .X Y

عيوب اختبار انجل جرانجرا:

أ- عند تقدير العلاقة طويلة الأجل، فان تحديد المتغير الذي على اليسار المعادلة واستخدام الاخر كمفسر فأن الاختبار لا يحدد السبب الذي على ضوئه تم تحديد أي منهما كتابع والأخر كمفسر. والمشكلة تزداد تعقيدا عندما يكون هنالك أكثر من متغيرين.

ب- إذا كان هناك أكثر من متغيرين قد تكون هناك أكثر من تكامل مشترك.

ج- ان الاختبار يعتمد على مقدرة خطوتين. الأولى لتقدير البواقي والثانية لتقدير الانحدار للسلسة الزمنية ما إذا كانت السلسلة مستقرة.

4-1-8 اختبار التكامل لدربن واتسون:

اقترح هذا الاختبار بواسطة كل من سرجان وبار قافا ويعتمد على إحصائية درين واطسون (D.W) المتحصل عليها من إجراء انحدار النموذج، ويقوم هذا الاختبار على اجراء الخطوات التالية:

فإذا كانت d المحسوبة أكبر من dالجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي لا يوجد هنالك تكامل متساوي ولا يوجد انحدار مقدر الزائف. والعكس هو الصحيح.

4-1-9 طرق تعتمد على نماذج الانحدار الذاتي VAR:

اختبار (Johansson and guiles , 90)

إذا كانت هنالك أكثر من متغيرين في النموذج، هنالك إمكانية ان يكون أكثر من متجه للتكامل المشترك.

يستخدم اختبار جوهانسون في تحديد عدد من المعادلات التكامل ورتبة التكامل كانت nفأن ذلك يعني عدم وجود أي سلسلة متكاملة ويمكن استخدام نماذج VAR باستخدام المستويات.ويشترط ان تكون المتغيرات اما مستقرة من الدرجة صفر او من الدرجة الأولى او من الدرجة الثانية.

خطوات اختبار Johansson

أولا: اختبار درجة التكامل للمتغيرات.

ثانيا: تحديد عدد المتباطئات المناسبة في النموذج .

فحص وتقدير النموذج المقترح :خطوات (طريق المربعات الصغرى العادية (OLS)

فحص معنوية استقرار متغيرات الدراسة لتحديد رتبة التكامل

الجدول التالي (1-4) : يوضح مستوى إستقرار متغيرات الدراسة (الميزان التجاري، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي) بالقاطع والاتجاه عن طريق إختبار ديكي و فوللر – Augmented Dickey Fuller

جدول رقم (1-4) يوضح مستوى إستقرار متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	قيمة إختبار ADF مع القاطع والاتجاه	القيمة المعنوية عند مستوى معنوية 5%	مستوى المعنوية	مستوى إسقرار السلسلة
الميزان التجاري	**5.17**	**3.63**	**0.002**	**الفرق الاول**
سعر الصرف	**3.75**	**3.61**	**0.03**	**في المستوى**
الناتج المحلي الإجمالي	**5.30**	**2.98**	**0.000**	**الفرق الاول**

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.10).

الحكم على إستقرار المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لإختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) فإذا كانت **القيمة** المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على إستقرار المتغير، والطريقة الثانية تكمن المقارنة بين مستوى الدلالة الإحصائية 5% ومستوى المعنوية فإذا كان مستوى المعنوية اقل من 5% فهذه تعتبر دلالة على إستقرار المتغير .

الجدول رقم (1-4) يتضح لنا ان الميزان التجاري (tb)، والناتج المحلي (gdb) ،إستقرت عند الفرق الاول إذاً هي متكاملة من الدرجة (الاولى)، ونجد أن سعر الصرف استقر عند المستوى اذاً هو متكامل من الرتبة (صفر) وكل ذلك عند مستوى المعنوية 5% لجميع متغيرات النموذج .

اختبار التكامل المشترك:

سيتم اختبار التكامل الحدود ال(bond test) (هاشم بسران 2011) لمتغيرات النموذج لأن هناك بعض المتغيرات استقرت في المستوي والبعض الأخر استقر في الفرق الأول .

جدول رقم (2-4): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ال(bound test).

Test Statistic الاختبار الإحصائي المستخدم	Value القيمة المحسوبة	Significal مستوى المعنوية	والحد الادنى (0)1	الحد الاعلى 1(1)
F Statistic	7.14	%10	2.37	3.2
K عدد المتغيرات الخارجية	3	%5	2.97	3.67
حجم العينة	24	%2.5	3.15	4.08
		%1	3.60	4.6
		%10	2.61	3.5
		%5	3.16	4.1
		%1	4.42	5.8 3.5
		%5	3.2	4.3
		%1	4.6	5.9

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.10).

ومن الجدول رقم (2-4) أعلاه يتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة (F- Stat) المحسوبة تحت العمود Value نجدها تساوى (7. 14) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى (5.9) أي في كل مستويات المعنوية . وبالرجوع إلى اتخاذ القرار ، يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك .

4-3 المبحث الثاني: فحص بيانات النموذج ومناقشة الفرضيات:

جدول رقم (3-4) تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج خلال فترة الدراسة.

المتغيرات Variable	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Stander Error	قيمة (t) T-Statistic	معنوية المعالم Prob	F مستوى المعنوية الكلية للنموذج	معامل التحديد R.Ajdusted
C	10.58	0.819	12.894	0.000	F.84.61 prob 0.000	0.90
(log)Ex	2.8214	0.320	8.805	0.0000		
log(gdp)	0.552	0.152	3.670	0.0012		
Log(ASP)	-0.2937	0.5957	-0.4931	0.62		

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.10).

من خلال تقدير نموذج متغيرات الدراسة وبعد إدخال عملية اللوغوريثم لمتغيرات النموذج الذي يعالج لنا كل المشاكل المتعلقة بالبيانات توصل الباحث الى النموذج اللوغريثم الكامل من خلال النموذج التالي:-

$$Log(tb) = 10.58log(B0)10.58 + log(B2) + 2.821log(B3) + 0.5523 - 0.2937B4$$

4-2-1 المعيار الاقتصادي:

يتضح من الجدول رقم (3-4) أن قيم وإشارات جميع مع معامل نموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

1/ قيمة معامل متغير سعر الصرف بلغت (2.82)

وهي قيمة موجبة وتوافق النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والمتغير التابع (الميزان التجاري) وبالتالي كلما ذادت قيمة العملة بوحدة واحدة يزيد الميزان التجاري (2.8) لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية (0.00)

2/ قيمة معامل الناتج المحلي بلغت (0.55)

وهي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري لأن زيادة الناتج المحلي سيؤدي مباشرة إلى زيادة الميزان التجاري.

3/ قيمة معامل سياسة الإصلاح الهيكلي بلغت (-0.27)

وهي قيمة سالبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة عكسية بين سياسة الإصلاح الهيكلي والميزان التجاري.

4-2-2المعيار الإحصائي:

ويتم ذلك باختبار معنويه المعالم المقدره إي مدي تأثيرها على المتغير التابع واختبار جودة التوفيق اي قياس المقدرة التفسيرية للنموذج ككل فكلما كانت المعالم المقدرة معنوية وجودة التوفيق عالية دل ذلك علي جودة النموذج وبتقييم النتائج المقدرة وفقا للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي :

جودة توفيق النموذج R-Adjusted Squared

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل على ان (0.90%) وهو معدل عالي جداً مما يدل قوة المتغيرات التفسيريةعلى التأثير على المتغير التابع (الميزان التجاري) أن هذه المتغيرات مسئولة بنسبة 90% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الميزان التجاري) نتيجة التغير في التغيرات التفسيرية والباقي 10% هي عبارة عن أثر التغيرات الأخرى(العشوائية) الغير مضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج

جودة الكلية للنموذج f statistic

القيمة الاختيارية لf تساوي (0.000) وهي اقل من مستوي الدلالة الإحصائية 0.05 وبالتالي فأننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على ان النموذج ككل معنوي .

4-2-3 المعيار القياسي :

مشكلة الارتباط الذاتي لديربن واتسون

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من مشاكل القياس قبل الاعتماد على نتائج التقدير . ومن ثم تم إجراء الاختبارات التشخيصية وفقاً للمعيار القياسي ان قيمة ديربن واتسون (1.04) وهي اقل من القيمة المعيارية (2) وبعيده من الواحد الصحيح وبالتالي نجد ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك تم معالجتها بإدخال AR(1) على نموذج الدراسة وأصبحت (1.7) وهي قريبة من القيمة المعيارية لقيمة ديربن ووتسون (2) حتى أصبح النموذج خالي من الارتباط الذاتي .

نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين :

ج - إختبار مشكلة إختلاف التباين Heteroscedasticity Test

جدول رقم (4-4): Pagan – god Frey Breach لفرضية عدم ثبات التباين.

F-statistic	0.840012	Prob. F(8,19)	0.5798
Orbs*R-squared	7.3157	Prob. Chi-Square(8)	0.5030
Scaled explained SS	7.157785	Prob. Chi-Square(8)	0.5197

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (EViews- 10)

من خلال نتائج الجدول رقم (4-4) نجد أن القيمة الإحتمالية ل(F – Statistic 0.57 و R-squared 0.50) أكبر من 5% وهذا يدل على عدم وجود مشكلة إختلاف التباين أي ان البيانات متجانسة

4-2-4 اختبارات تشخيص نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

الاختبارات التشخيصية إي البعدية Diagnostic Test.

اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.840012	Prob. F(8,19)	0.5798
Obs*R-squared	7.315785	Prob. Chi-Square(8)	0.5030
Scaled explained SS	7.157785	Prob. Chi-Square(8)	0.5197

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث أنة كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم الي تفوق الرقم (5) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات

جدول رقم(5-4) نتائج إختبار معامل التضخم لتباين متغيرات نموذج الدراسة.

المتغيرات المستقلة	قيمة (VIF)
Log(EX)	0.41
Log(GDb)	0.16
Log(ASP)	4.6

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews-10) وتشير النتائج في الجدول رقم (5-4) إلى ان قيمة VIF أقل من 5 لجميع المتغيرات المستغلة في النموذج وهذا مؤشر على عدم وجود ارتباط خطي بين هذه المتغيرات.

4-2-5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ا(Jarque – Bear Normality) :

بخصوص التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر من الجدول والشكل رقم (1-4)حيث نجد ان القيمة الاحتمالية بلغت (.0.7) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذ يؤكد ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعي

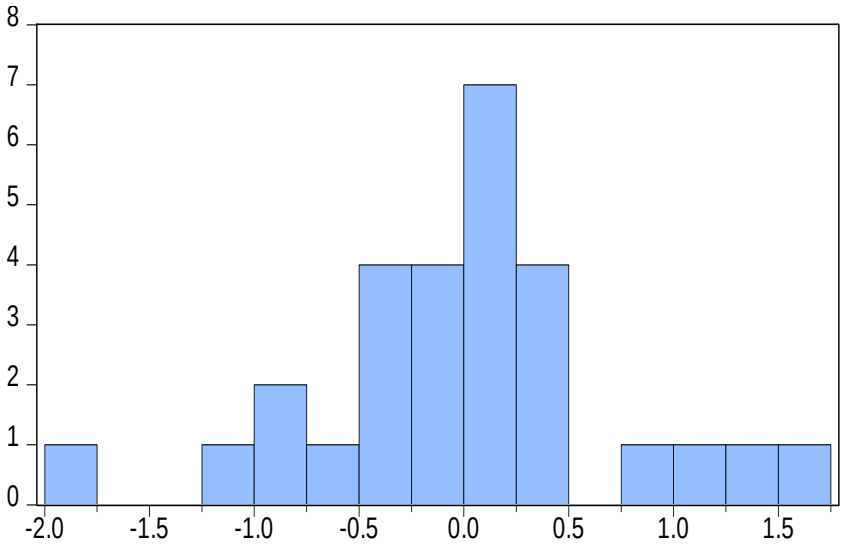

Series: Residuals	
Sample 1990 2017	
Observations 28	
Mean	-0.009459
Median	0.014062
Maximum	1.620115
Minimum	-1.775881
Std. Dev.	0.730346
Skewness	0.084211
Kurtosis	3.649328
Jarque-Bera	0.524991
Probability	0.769130

المصدر : إعداد الباحث من تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews-10)

نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الانحدار الخطي المتعدد

1-الشكل رقم(2-4) المجموع التراكمي للبواقي المتابعة(CUSUM).

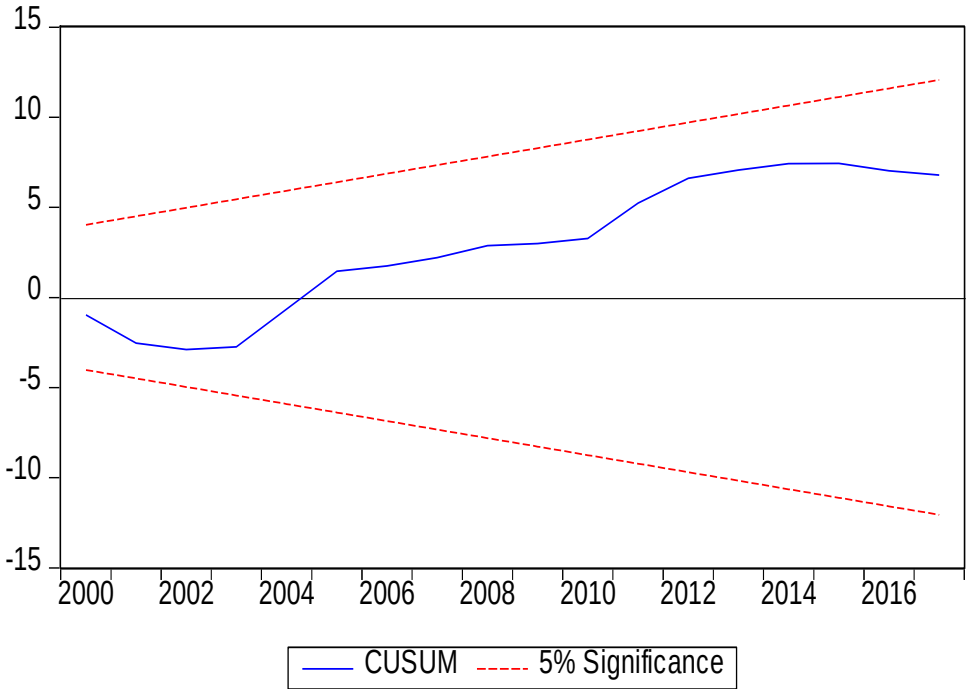

2-المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكاملة (CUSUMSQ)

شكل رقم (3-4).

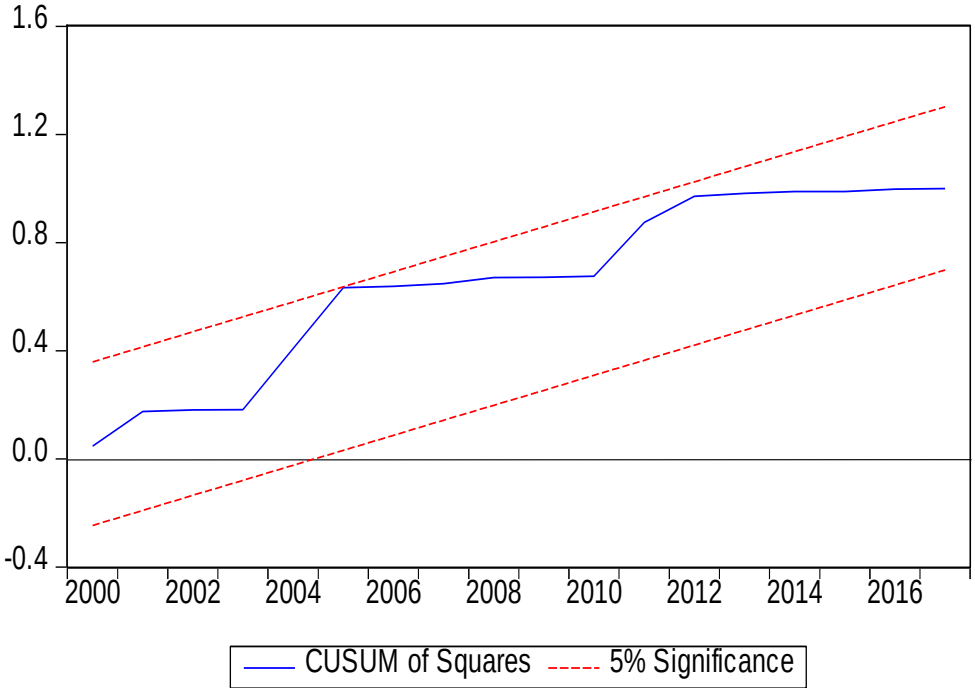

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews-10)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للنموذج اذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM , CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ،حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا أنتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى .يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة أي أن تباين المقدرات ثابت عبر الزمن وانسجام في النموذج اي أن المتغيرات متوازنة عبر الزمن.

خ - إختبار Ramsey Reset الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد او تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي.

جدول رقم (4-6) Test Ramesy Reset للشكل الدالي للنموذج:

Taybe of test	Value	Df	Probability
t-statistic	0.752088	23	0.459

F-statistic	**0.565629**	**(1, 23)**	**0.459**

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews-10)

من الجدول إعلاءه يتضح أن قيمة (F) الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي ، وبذلك فإن النموذج صحيح ، ولا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

- بعد اجتياز هذا النموذج مرحلة المعايير القياسية ، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية الإستدلال الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلى الاستشراف . لذلك نخلص إلى النتائج التالية

4-2-6تقييم مقدرة النموذج في التنبؤ:

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الرئيسية في الاقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف على مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة إتخاذ القرارات ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة مع الزمن .

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي ثايل الذي يعتمد الفروض الآتية : -

فرض العدم : تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر .

فرض البديل : تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة جداً إذا كانت قيمة معامل ثايل أقرب إلى الواحد الصحيح.

جدول رقم (7-4) نتيجة إختبار معامل عدم التساوي لثايل:

قيمة الاختبار	اسم الاختبار
0.200	Theil Inequality Coefficient

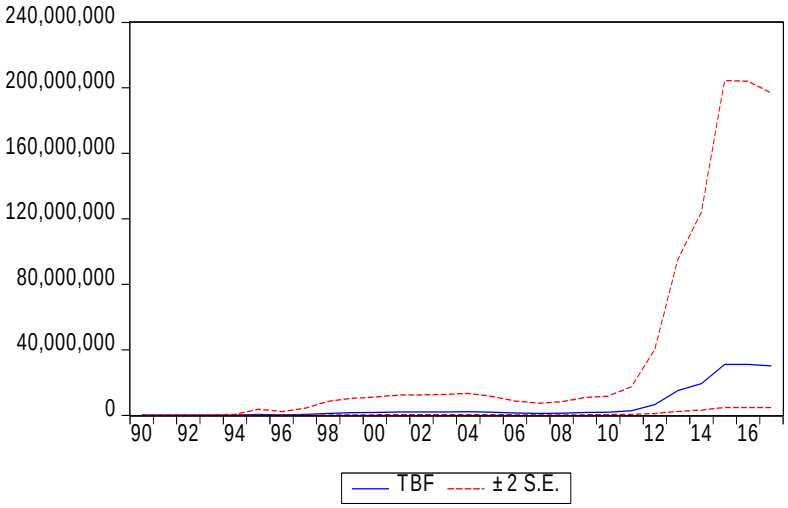

Forecast: TBF	
Actual: TB	
Forecast sample: 1990 2017	
Included observations: 28	
Root Mean Squared Error	4736019.
Mean Absolute Error	2731310.
Mean Abs. Percent Error	86.63775
Theil Inequality Coefficient	0.200160
Bias Proportion	0.068719
Variance Proportion	0.018569
Covariance Proportion	0.912711
Theil U2 Coefficient	0.664696
Symmetric MAPE	53.00389

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews-10)

من خلال نتائج الجدول رقم (7-4) والشكل أعلاه يتضح أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.200) وهي قريبة من الصفر مما يشير إلى المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ .

- خلاصة القول من خلال تقييم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد نجد أنه قد إجتاز المعيار الاقتصادي والإحصائي والقياسي كما ان مقدرة النموذج على التنبؤ عالية جدا ، وبالتالي يمكننا على النموذج الحالي لإختبار فرضيات الدراسة الحالية.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل سعر الصرف موجبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية وهي معنوية كما بلغت القيمة الإحتمالية ل t (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على عدم وجود اثر معنوي على المتغير التابع (الميزان التجاري).

وبالتالي كلما كان سعر صرف العملة المحلية ثابت كانت هنالك زيادة في الميزان التجاري وبالتالي لابده من اتباع سياسات تعمل على تابث سعر الصرف مثل سياسات التصدير،وكلما انخفض سعر الصرف زادت الورادات يسبب عجز في الميزان التجاري ، وعدم استقرار سعرف الصرف يؤدي الى عجز الميزان التجاري.

الفرضية الثانية : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري.

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية وذات دلالة إحصائية معنوية كما بلغت القيمة الإحتمالية ل t (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة 5% ويدل ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة الميزان التجاري كلما كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية ويساهم ب(2.82)،

وبالتالي لابده من اتباع سياسات تعمل زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال تشجيع الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، مما يودي الى زيادة الصادرات لان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تعمل زيادة الميزان التجاري.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ببن سياسة الإصلاح الهيكلي والميزان التجاري.

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل سياسة الإصلاح الهيكلي سالبة وهي اكبر من 5% ولكن لم تمارس تأثيراً معنوياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار. (0.62) سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين سياسات الإصلاح الهيكلي والميزان التجاري مما يعني ان ذلك السياسات أثرت سلبا على الميزان التجاري.لذلك يجيب الابتعاد عن هذه السياسات لانه لم يكون لديها تأثير موجب على الميزان التجاري أثرت هذه السياسات على الميزان التجاري لانها سياسات رقابية وليست سياسات دعم مالي للسودان.

النتائج والتوصيات:

النتائج الخاصة:

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف و الميزان التجاري، وبالتالي استقرار سعر الصرف يعمل على زيادة الميزان التجاري، وبالتالي لابده من اتباع سياسات تعمل على استقرار سعر الصرف .

2- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري.زيادة الناتج المحلي الاجمالي تعمل على زيادة الميزان التجاري، وبالتالي لابده من تشجيع الانتاج، وتشجيع الاستثمارات الاجنية وتقيل واردات السلع الكمالية.

3- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ببن سياسة الإصلاح الهيكلي والميزان التجاري.هذه السياسات اثرت سلبا على الميزان التجاري لابده من الابتعاد عنها.

النتائج العامة:

1. اعتماد السودان على تصدير المحصول الواحد في بداية التسعيانات اثر سلبا علي الميزان التجاري.
2. بعد استخراج البترول كانت هناك مساهمة فعالة في الميزان التجاري خلال فترة تصدير النفط لكن ما يؤخذ على هذه الفترة اهمال صادرات القطاع الزراعي الذي تأثر بعد خروج النفط من الصادرات السودانية .
3. أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الميزان التجاري وكل من سعر الصرف ، والناتج المحلي الاجمالي،وعلاقة عكسية بين سياسات الاصلاح الهيكلي والميزان التجاري.
4. توصلت الدراسة أن السياسة التي تتبع لزيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة الميزان التجاري من خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمته معامله .2(82) كاكبر قيم المعلمات المتحصل عليها من النموذج.
5. عمل انفصال الجنوب على تدهور وعجز الميزان التجاري من خلال خروج النفط من الصادرات السودانية.

التوصيات الخاصة:

1- ضرورة العمل على اتباع سياسات تعمل على استقرار سعر الصرف مما يؤدي الى زيادة الميزان التجاري.

2- العمل على وضع سياسات تزيد الناتج المحلي الاجمالي من خلال تشجيع الانتاج وزيادة الصادرات وتقليل واردات السلع الكمالية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثه التي تساهم في الانتاج، مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي ينعكس ايجابا على الميزان التجاري.

3- الابتعاد عن سياسات التي تعمل على عجز وتحجيم الميزان التجاري مثل سياسات الاصلاح الهيكلي.

التوصيات العامة:

1. العمل على زيادة وتنويع الصادرات للمحافظ على سعر الصرف.
2. هيكلة الاقتصاد السوداني والعمل على إزالة التشوهات لمنع عجز الميزان التجاري من خلال برامج وسياسات اقتصادية مرنة ومنع التدهور الاقتصادي .
3. زيادة حجم التجارة الخارجية وفتح اسواق جديدة للمنتاجات السودانية بدرجة تؤثر على الاقتصادالقومي بصورة فعالة ومعالجة الخلل في الميزان التجاري .
4. اتباع الطرق التي تودي الى جذب الاستثمارات الأجنبية من اجل المساهمة في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي من خلال خارطة استمارية واضحة وتوحيد الخدمات المرورية بين المركز والولايات.
5. العمل على الاستقرار السياسي داخل السودان وإحلال عملية السلام من اجل استمرار البرامج والسياسات ومن اجل استمرار مشاريع التنمية .

قائمة المصادر والمراجع

اولا: قائمة المراجع :

1. احمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الإسكندرية، الدار الجامعية لطباعة والنشر ، 2004م .
2. احمد منيسي عبد الحميد، وعدنان عباس على ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، طبعة 1، بنغازي ، جامعة قار يونس ،1992م.
3. إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م.
4. ايمن حمد النيل قياس وتحليل الآثار المالية للخصخصة على الموازنة العامة للدولة في السودان . دار عزة للطباعة والنشر .
5. أيوب طه سيد احمد: التخطيط الاقتصادي تجربة السودان في الفترة (1946–2014م) ، مطبعة جامعة النيلين ، الطبعة الاولي ،2015.
6. جمال محمد احمد ، البنك الدولي – دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ،2016م.
7. خالد واصف الوزني واخرون ، مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،الطبعة السابعة ، عمان ،2004م.
8. زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة ، مصر العربية ، 2004م.
9. السيد عبد العزيز عطية " برامج التغير الهيكلي والإصلاح والاقتصادي " المعهد العالي للخدمة الاجتماعية الإسكندرية، مصر ،2016م .
10. طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي" المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي 2010م .
11. طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي السودان ،2005م.
12. عبد الوهاب عثمان الشيخ " منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان " شركة مطابع الخرطوم للعملة المحدودة ، الخرطوم 2001م .
13. عطا الله على الزبون " التجارية الخارجية " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2005.
14. احمد الصفتي " الاقتصاد الدولي" دار الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، 1984م.

15. محمد سيد عابد "التجارة الدولية" القاهرة مطبعة الاشعاع الفنيه، المنتزه ابراج مصر للتعمير،1999م.
16.إسماعيل السيوفي، مشاكل الإقتصاد القياسي الإستشراف والإختبارات والقياس، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر،المملكة العربية السعودية، 2006.
17.طارق الرشيد ، مهارات تحليل البيانات بإستخدام برنامج E-views، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2018م.
18.خالد علي الزايدي، محددات الإقتصاد الخفي في ليبيا، مجلة آفاق الإقتصادية، كلية الإقتصاد والإدارة بجامعة المرقب، بنغازي ليبيا، المجلد 4، العدد 8، يونيو 2018 م.
19.شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012م.

ثانيا: قائمة الرسائل الجامعية:

1. ابتسام على حسين العزاوي ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية دراسة لبلدان مختارة رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة بغداد ، العراق، 2009م.
2. احمد محمود محمد: أثر سياسات التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في تصحيح التشوهات الاقتصادية في الأردن 1989-2007م رسالة دكتوراه، غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2010م.
3. حمزة خوله: اثر سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام البواقي ،2014م.
4. راضية أسمهان خزاز " دور سياسات الإصلاح في الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012م) "رسالة ماجستير منشورة ، جامعة سطيف1 ، الجزائر، 2012م.
5. رحمة الله أبو النور البشير: انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م .
6. سهاد احمد دفع الله " محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نموذجي التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.1980-2010"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2014م.
7. شيماء أزهري بخيت احمد: الاعتمادات المستندية كوسيلة للدفع في التجارة الخارجية ودورها في ميزان المدفوعات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016م .

8. عزيزة بن سمية ، توجيهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي حول سياسات النقدية والمؤسسات المالية " رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة محمد خنضر بسكرة ، الجزائر ، 2010م.
9. عظيم الفاتح محمد عظيم، دور الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة السودان ,2015م.
10. قحنان شبلي سعيد: سياسات الإصلاح على موارد القطاع المصرفي السوداني في ظل المنافسة العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2007م .
11. محمد مبارك مصطفى الإمام: نظم وسياسات سعر الصرف وأثرهما في التجارة الخارجية رسالة دكتوراه، غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م
12. مودة بلال عبد الله: المرابحة وأثرها في تمويل التجارة الخارجية في السودان للفترة(2016م-2006). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018م .
13. نهاد محمد احمد إبراهيم ، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التمويل الزراعي في السودان دراسة حالة البنك الزراعي السوداني 1992-2012م ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، 2015م .
14. نهى ألبدري الطاهر ألبدري " اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الصادرات السودانية (دراسة تطبيقية 1900- 2014م)" رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزيرة ، السودان، 2017م.
15. الوليد احمد طلحة " اثر برامج الإصلاح الهيكلي على أداء ميزان المدفوعات السوداني 1989-2010م رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2011م.
16. سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الإقتصاد السوري أسبابه ونتائجه –دراسة تحليلية – للفترة (1991-2013م)، دراسة معدة لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد، منشور، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، بدون تاريخ.

ثالثا: قائمة المجلات العلمية :

1. مجدي الامين نورين " اثر انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة (1999-2008) ، مجلة المصرفي العدد56، يونيو 2010.
2. عيسى ترتيب شاطر ورقة بعنوان " تجارة السودان الخارجية المسار التاريخي وافاق المستقبل" ورقة قدمت في معرض الخرطوم الدولي الدورة 35، يناير2018م.

رابعا: التقارير:

1. الإستراتيجية القومية الشاملة البرنامج الثالث للأعوام 1999-2002م المجلد الأول.
2. وزارة المالية والاقتصاد الوطني البرنامج الاسعافي 2011-2012م ،2010م.

3. الإستراتيجية القومية ربع القرنية 2007-2031م ، المجلس القومي لتخطيط الاستراتيجي، 2007م.
4. تقارير بنك السودان المركزي.(1991)، الى(2017)، العرض الاقتصادي والمالي.
5. الجهاز المركزي للإحصاء.

الملاحق

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة بملايين الدولارات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي.

year	X	M	GDP	EX	BT=(X-M)	SAP
1990	4.658	6.0462	110.1107	0.008	-1.3884	0
1991	2.548	9.9462	192.6605	0.015	-7.3978	0
1992	15.83	29.8307	421.818	0.133	-13.9987	0
1993	42.34	118.595	948.448	0.216	-76.255	0
1994	90.19	295.708	1881.289	0.4	-205.519	0
1995	254	524.9584	4049.739	0.838	-271	0
1996	577.4	1398.7	10478.1	1.46	-821.3	0
1997	813.1	2835.3	16137.4	1.712	-2022.2	1
1998	1030	4533.3	21935.9	2.37	-3503.8	1
1999	2023	4309.4	27058.8	2.577	-2286.5	1
2000	4903	5919.2	33770.6	2.574	-1016.5	1
2001	4417	5786.6	40658.6	2.58	-1369.5	1
2002	5370	8422.6	47756.1	2.62	-3052.6	1
2003	6703	8750.9	55733.8	2.57	-2047.7	1
2004	9869	12006.7	68721.4	2.59	-2137.7	1
2005	12028	20989.9	85707.1	2.43	-8961.5	1
2006	12718	23579.9	98291.9	2.17	-10861.5	1
2007	18665	23606.6	119837.3	2.011	-4941.8	1
2008	25422	23235.9	135511.7	2.086	2186.1	1
2009	19120	25859.4	139386.5	2.28	-6739.9	1
2010	27522	26411.4	160646.6	2.317	1110.5	1
2011	26089	31430.9	182151.5	2.66	-5341.6	1
2012	15482	33869	222547.9	3.564	-18387.3	1
2013	29859	54497.2	304116.9	4.742	-24638.4	1
2014	33532	58331.8	447998.3	5.712	-24799.4	1
2015	32891	61222.8	505760.8	6.011	-28331.4	1
2016	32002	65718	605408.6	6.182	-33716.5	1
2017	52990	101600.7	734965.9	6.675	-48611.1	1

ملحق رقم (2) استقرار متغير الميزان التجاري.

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.171667	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (3)استقرار متغير سعر الصرف.

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.758972	0.0374
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)

ملحق رقم (4) تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Dependent Variable: LOG(TB)
Method: Least Squares
Date: 10/11/19 Time: 20:51
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.56147	0.819063	12.89458	0.0000
LOG(EX)	2.821454	0.320424	8.805363	0.0000
LOG(GDP)	0.552302	0.150475	3.670403	0.0012
PP	-0.293746	0.595684	-0.493124	0.6264

R-squared	0.913198	Mean dependent var	13.75358

Adjusted R-squared	0.902348	S.D. dependent var	2.825680
S.E. of regression	0.883007	Akaike info criterion	2.720595
Sum squared resid	18.71281	Schwarz criterion	2.910910
Log likelihood	-34.08833	Hannan-Quinn criter.	2.778776
F-statistic	84.16386	Durbin-Watson stat	1.049906
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (5) استخدام التكامل المشترك بإستخدام الحدود للتأكد من وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(TB)
Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/12/19 Time: 09:21
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-20.63806	8.903665	-2.317929	0.0596
LOG(TB(-1))*	-1.490212	0.410968	-3.626106	0.0110
LOG(EX(-1))	1.847563	1.045643	1.766915	0.1277
LOG(GDP(-1))	3.937474	1.450911	2.713794	0.0349
PP(-1)	28.18592	8.773951	3.212455	0.0183
DLOG(TB(-1))	0.864519	0.268646	3.218060	0.0182
DLOG(TB(-2))	0.175962	0.278492	0.631839	0.5508
DLOG(TB(-3))	0.568966	0.173152	3.285932	0.0167
DLOG(EX)	4.672155	1.753816	2.663994	0.0373
DLOG(EX(-1))	-4.331573	1.844082	-2.348904	0.0571
DLOG(EX(-2))	3.991130	1.670233	2.389564	0.0541
DLOG(GDP)	0.210211	0.205055	1.025143	0.3448
DLOG(GDP(-1))	-4.424126	1.436645	-3.079486	0.0217
DLOG(GDP(-2))	-3.558738	1.476822	-2.409727	0.0526
DLOG(GDP(-3))	12.37264	6.066389	2.039540	0.0875
D(PP)	113.7855	39.68061	2.867534	0.0285
D(PP(-1))	-0.557147	1.017071	-0.547795	0.6036
D(PP(-2))	-1.768995	0.767161	-2.305897	0.0606

. * p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(EX)	1.239799	0.454882	2.725541	0.0344
LOG(GDP)	2.642224	0.500833	5.275661	0.0019
PP	18.91403	3.669331	5.154626	0.0021
C	-13.84908	4.777741	-2.898666	0.0274

EC = LOG(TB) - (1.2398*LOG(EX) + 2.6422*LOG(GDP) + 18.9140*PP
-13.8491)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.148380	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	24			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

ملحق رقم (6) معالجة مشكلة ديربن واتسون.

Dependent Variable: LOG(TB)
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 10/12/19 Time: 11:37
Sample: 1990 2017
Included observations: 28
Convergence achieved after 7 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.91124	3.250348	3.356944	0.0028
LOG(EX)	2.626279	0.644667	4.073853	0.0005
LOG(GDP)	0.467715	0.400006	1.169270	0.2548
PP	-0.149216	2.153903	-0.069277	0.9454
AR(1)	0.478573	0.170865	2.800886	0.0104
SIGMASQ	0.514445	0.125856	4.087580	0.0005

R-squared	0.933183	Mean dependent var	13.75358
Adjusted R-squared	0.917997	S.D. dependent var	2.825680
S.E. of regression	0.809165	Akaike info criterion	2.611072
Sum squared resid	14.40447	Schwarz criterion	2.896544
Log likelihood	-30.55501	Hannan-Quinn criter.	2.698344
F-statistic	61.45143	Durbin-Watson stat	1.774971
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.48

ملحق رقم (7) مشكلة اختلاف التباين.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.840012	Prob. F(8,19)	0.5798
Obs*R-squared	7.315785	Prob. Chi-Square(8)	0.5030
Scaled explained SS	7.157785	Prob. Chi-Square(8)	0.5197

ملحق رقم (8) مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

Variance Inflation Factors
Date: 10/12/19 Time: 11:41
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	10.56477	159.3264	NA
LOG(EX)	0.415596	8.409836	6.804662
LOG(GDP)	0.160005	57.67360	14.38153
PP	4.639297	55.79243	11.60974
AR(1)	0.029195	1.244245	1.010490
SIGMASQ	0.015840	1.107989	1.107023

ملحق رقم (9) التوزيع الطبيعي للبواقي إختبار(Jarque – Bear Normality) .

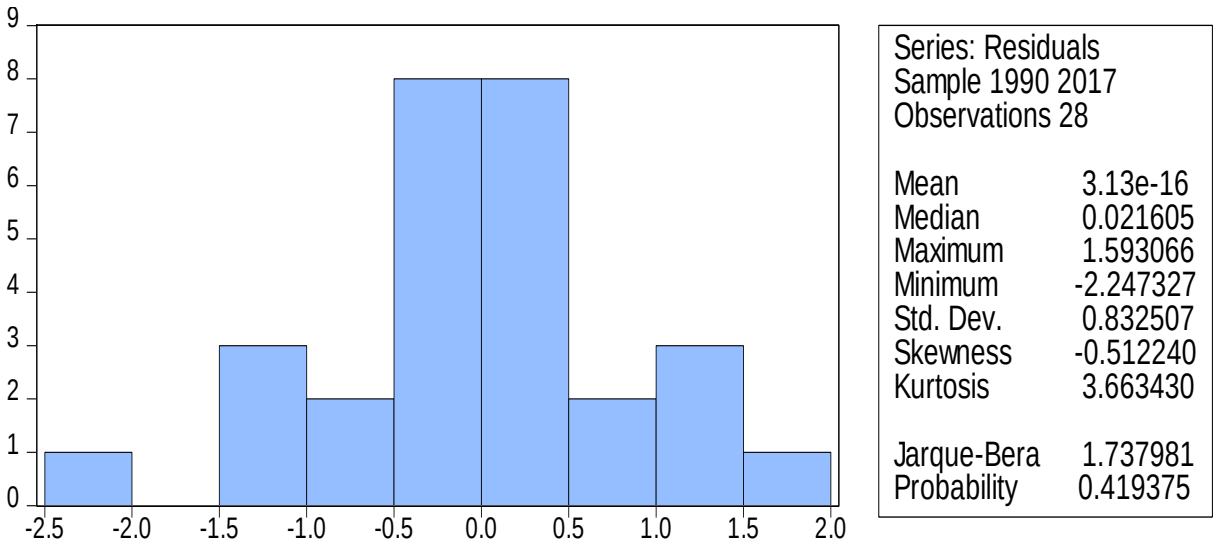

المجموع التراكمي للبواقي المتكاملة (CUSUMSQ)

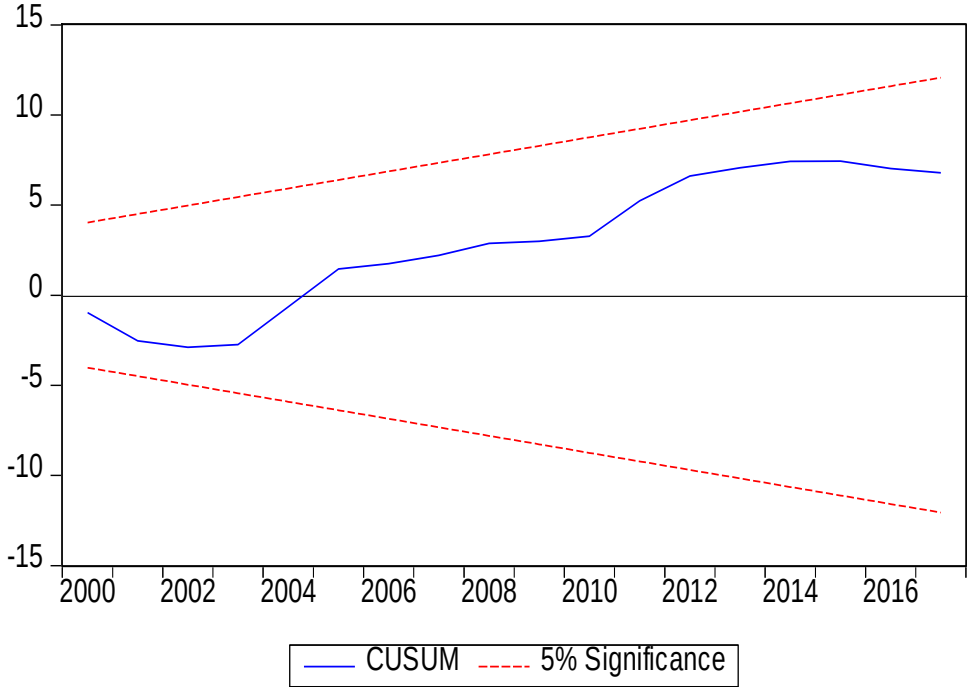

الشكل رقم(1) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة المتكاملة(CUSUM)

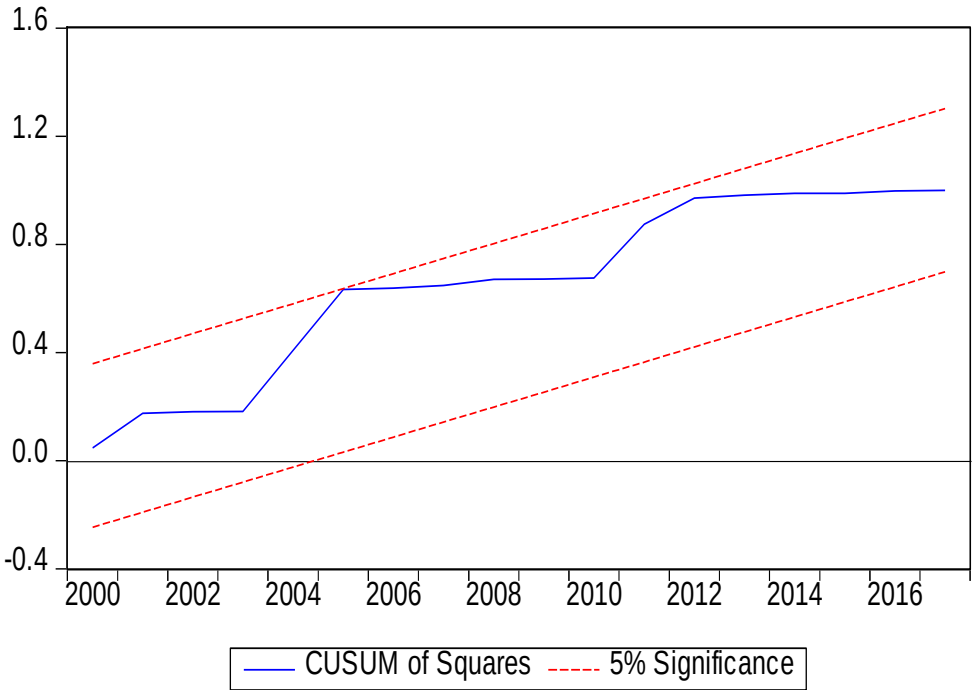

- إختبار Ramsey Reset الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد اوتصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LOG(TB) C LOG(EX)LOG(GDP) PP
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.752083	23	0.4596
F-statistic	0.565629	(1, 23)	0.4596
Likelihood ratio	0.680262	1	0.4095

نتيجة اختبار معامل التحديد

Dependent Variable: LOG(TB)
Method: Least Squares
Date: 10/11/19 Time: 20:51
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.56147	0.819063	12.89458	0.0000
LOG(EX)	2.821454	0.320424	8.805363	0.0000
LOG(GDP)	0.552302	0.150475	3.670403	0.0012
PP	-0.293746	0.595684	-0.493124	0.6264

R-squared	0.913198	Mean dependent var	13.75358
Adjusted R-squared	0.902348	S.D. dependent var	2.825680
S.E. of regression	0.883007	Akaike info criterion	2.720595
Sum squared resid	18.71281	Schwarz criterion	2.910910
Log likelihood	-34.08833	Hannan-Quinn criter.	2.778776
F-statistic	84.16386	Durbin-Watson stat	1.049906
Prob(F-statistic)	0.000000		